

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الستون

الجلسة العامة ٣٢

الخميس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البندان ٦٦ و ٤٧ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام (A/60/178)

مذكرة من الأمين العام (A/60/85)

(ب) أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا

تقرير الأمين العام (A/60/182)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مذكرة من الأمين العام (A/60/208)

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): كان هذا العام أحد الأعوام غير المسبوقة في إيلاء المجتمع الدولي الاهتمام لتنمية أفريقيا. والنرويج تُرحب بذلك. ونحن ملتزمون التزاماً راسخاً بمكافحة الفقر، والعمل مع البلدان والمؤسسات الأفريقية - بالتعاون مع شركائنا الدوليين في التنمية - للترويج لوضع برنامج إصلاحي يمكن أن يحقق تغييرات إيجابية لسكان أفريقيا. ولهذا السبب، نؤيد تماماً خطة عمل أفريقيا، وسنستمر في الاضطلاع بدور نشط في إطار منتدى الشراكة الأفريقية، بالتعاون الوثيق مع شركائنا الأفارقة والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويتمثل التحدي في المحافظة على مستوى الاهتمام الدولي وضمان تنفيذ الالتزامات التي قطعت. وقام منتدى الشراكة الأفريقية، في الأسبوع الماضي في لندن، بالاضطلاع بالدور الهام الذي كُلف به لمراقبة وتسريع تنفيذ الالتزامات التي تؤثر على تنمية أفريقيا. والنرويج، بوصفها البلد الذي يتولى الرئاسة عام ٢٠٠٦، تعزم بذل كل جهد ممكن لضمان أن يتمكن منتدى الشراكة الأفريقية من الاضطلاع بدوره لتطوير عملية مراقبة متبادلة لتقييم التقدم المحرز.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



تاماً بإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، ونحن بصدد عملية استعراض لإجراءاتنا لضمان إنجاز تلك الالتزامات.

والنرويج ملتزمة أيضاً بأن تكون مانحاً أكثر قابلية للتنبؤ وذلك بعرضها نظام المخصصات المتعددة السنوات على الشركاء الرئيسيين ومنظمات الأمم المتحدة الرئيسية، وبكونها أكثر شفافية بشأن سيناريوهات التمويل وبشأن تحديد أي المؤشرات التي تؤدي إلى تقليل أو زيادة حصة شركائنا من البلدان، وبكونها شريكاً في استراتيجيات المعونة المشتركة، التي تعرض وفقاً لها سيناريوهات التمويل بالاشتراك مع المانحين الآخرين، حيثما كان ذلك ممكناً.

والنرويج ملتزمة بمواءمة دعمنا مع استراتيجيات الحد من الفقر وسياساته ونظمه في البلدان الشريكة بتقديم المعونة إلى القطاع الحكومي من خلال الخزانة، وبتخصيص حصة متزايدة من الدعم للبلدان الشريكة كدعم للميزانية العامة وكدعم للبرنامج الشامل للقطاعات بالمشاركة مع المانحين الآخرين، وباستخدام نظم البلدان الشريكة لإدارة التمويل العام، وإعداد التقارير والمشتريات، حيثما كانت لتلك النظم معايير مقبولة؛ ودعم القدرة الإنمائية على أسس موحدة، بالاشتراك مع المانحين الآخرين.

وستساهم النرويج في زيادة كفاءة المعونة بتركيز تعاونها على قطاعين أو ثلاثة في كل بلد وستعمل من أجل التكامل وسط المانحين. وستنسحب من القطاعات المزدهمة بناء على طلب البلدان الشريكة. ونحن سنقبل بمركز الشريك غير المعلن ونفوض مسؤولية المتابعة لمانح آخر، عندما يكون عدد المانحين كبيراً في قطاع بعينه. وسوف نستبدل استراتيجية بلدنا وعمليات مذكرات التفاهم بالمشاركة في العمليات المشتركة، كما في أوغندا، وزامبيا وتوانيا.

إن الدول الأفريقية وحدها التي تستطيع بنفسها ضمان النمو المستدام والتنمية في القارة الأفريقية. وحتى إذا

والعمل الرائد الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للاستعراض المتبادل لفعالية التنمية يشكل مساهمة هامة في ذلك الإطار.

ومن أجل تحقيق أهدافنا لتنمية أفريقيا، ينبغي معالجة عدد من القضايا. أولاً وقبل كل شيء، ينبغي لنا إصلاح ظروف إطار العمل الدولي، والتي تعني إلغاء الديون وتحسين نظم التجارة والاستثمار. ولقد اتخذت مؤسسات بریتون وودز بالفعل خطوات واعدة بشأن تخفيض الديون. ومن أجل الحد من الفقر وإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا بد للبلدان الفقيرة في أفريقيا من أن تتمكن من الحصول على دخلها الخاص، ويمكن تحقيق ذلك في المقام الأول عن طريق التجارة. ولذا فالوصول إلى الأسواق مسألة حاسمة، والاختتام الناجح، في هذا الخصوص، لجولة مفاوضات الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية ضروري أيضاً لجدول الأعمال الإنمائي.

ولكننا نحتاج أيضاً إلى إعانة أكثر وأفضل. وينبغي تركيز الكثير من جهودها على أفقر البلدان، كما ينبغي للمانحين أن يُحسنوا كثيراً جداً تنسيق مساعداتهم وتناغمها ومواءمتها مع البلدان المتلقية.

ونحن نقدر التزامات مجموعة الثمانية الرامية إلى مضاعفة مساعداتها إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، ونحث جميع الشركاء المانحين على أن يُحرزوا تقدماً أسرع نحو زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بغية تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي الذي حددته الأمم المتحدة. والنرويج التزمت بالفعل بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى واحد بالمائة من إجمالي الناتج القومي النرويجي، مما يعني موارد أكثر لأفريقيا.

وينبغي أن يجد تحسين نوعية المعونة وفعاليتها الاهتمام العاجل من جميع الشركاء. والنرويج ملتزمة التزاماً

الوقت، نعرب عن أسفنا لعمليات الاختطاف التي حدثت مؤخراً في دارفور لأعضاء في بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور في السودان وندينها بشدة، فهي تهدد جهود السلام والمساعدة الدولية على السواء في الإقليم.

ونحن نؤمن بأنه يمكن للاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع الشراكة الدولية من أجل تنمية أفريقيا والمنظمات دون الإقليمية القائمة، أن يضطلع بدور هام ومتزايد لتعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل في أنحاء القارة الأفريقية. وهذا سيمثل زخماً هاماً لتنمية أفريقيا ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

نانا إفاه - أيبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): يثني

وفدي ثناء حاراً على التقارير التي قدمها الأمين العام التي يجري على أساسها هذا النقاش المشترك عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) وأسباب الصراع والنهوض بالسلام الدائم في أفريقيا. وهذه التقارير توفر لنا رؤية شاملة للتطورات التي حدثت في العام الماضي في المجالين المتعارضين: التنمية والصراع في القارة الأفريقية. فثمة ارتباط بين الموضوعين، لا سيما في السياق الأفريقي، لأنه ما من برامج إنمائية مجدية يمكن أن تنفذ في بيئة يسودها الصراع العنيف وينعدم فيها الأمان.

إن المعاناة التي تفوق الوصف والتي تتكبدها القطاعات الضعيفة في المجتمع الأفريقي، أي النساء والأطفال والمسنين، نتيجة للصراعات العنيفة وخراب مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة ما فتئت تحتل العناوين الرئيسية في وسائل الإعلام الدولية وتثير فينا مشاعر الحزن والأسى. وهذه المشاهد تعيد عقارب ساعة التقدم إلى الوراء في المناطق المتضررة بشكل مباشر، وتقوض الجهد الجماعي الذي يهدف إلى القضاء على الفقر والجوع من القارة الأفريقية. وفي ضوء هذه الخلفية القائمة، فإننا لا نغالي

حاولنا نحن المانحين، والمجتمع الدولي بأسره، أن نعمل كل الأشياء الصحيحة في التجارة، وتخفيض الديون، والمعونة والمساعدة على الإصلاح، سنظل نفشل في الحد من الفقر وتعزيز النمو إذا لم تضطلع البلدان الأفريقية بدورها، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الصالح.

وبدون المساءلة، لن يتحسن أداء التنمية، وبدون الأداء، لن تستدام الالتزامات الدولية والإعانات المتزايدة. ولهذا السبب، نحن سعداء جداً بأن معظم البلدان الأفريقية تحاول اليوم معالجة تلك القضايا بجدية، ونعمل معاً نحو إصلاح الإدارة، وليس أقله في نطاق إطار عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وآلياتها الأفريقية لاستعراض الأقران.

ودعمت الترويج، على مر السنين، البرامج الرامية إلى زيادة قدرة الاتحاد الأفريقي على التعامل مع السلام والأمن، وسوف نستمر في ذلك. ونحن نعتقد أن الدور الجديد الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في الأمن وإدارة الصراعات، عن طريق مجلس السلام والأمن ومرفق السلام في أفريقيا، كان عنصراً رئيسياً في المساهمة في تقليل مستوى الصراع المسلح في القارة.

واضطلع الاتحاد الأفريقي نفسه أيضاً بعمليات هامة وصعبة لحفظ السلام في بوروندي، ومؤخراً في إقليم دارفور في السودان، مقرونة بدبلوماسية نشطة من أجل السلام. ونحن نشيد بهذه الجهود وندعم بشدة المساعي الدولية لمساعدة الاتحاد الأفريقي بأي نوع من المساعدة، سواء كانت مالية أو لوجستية، قد تكون مطلوبة في ذلك الصدد.

ونحث أيضاً الأطراف في تلك الصراعات، وخاصة في دارفور، على العمل بصورة بناءة مع الوسطاء من أجل حل القضايا العالقة لتحقيق السلام والاستقرار لسكان ذلك الإقليم الذي لا يزال يعاني من معاناة شديدة. ونحن، في نفس

الاتحاد الأفريقي من انتهاج سياسة أكثر تدخلية لإدارة الصراع في أفريقيا، بدعم من منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الالتزامات التي لا لبس فيها التي قطعها المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية الصادرة عن قمة ٢٠٠٥ لمساعدة أفريقيا في حفظ السلام والدعوة إلى التنفيذ المعجل لإجراءات عملية بغية تحقيق الغايات المنشودة.

والقضاء على التهديدات الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الفقر والأمراض المعدية والتدهور البيئي هدف أساسي لمبادرة الشراكة الجديدة. وكما اعترف الأمين العام في تقريره، فإن تحقيق ذلك الهدف عملية معقدة ومضنية، تتطلب تنسيقاً مستمراً على المستويين الوطني ودون الإقليمي لضمان التنفيذ الفعال للمجالات ذات الأولوية الرئيسية لنيباد. فالتحديات التي تواجهها المبادرة في هذا الميدان جسيمة وسوف تعالج في وقت لاحق. أما الآن، فنود أن نعرف بالتقدم المحرز في مختلف القطاعات التي ناقشها التقرير.

ويتضح من التقرير تماماً أن الافتقار إلى القدرة التقنية أحد العقبات الرئيسية التي تعوق بناء الهياكل الأساسية في أفريقيا والحفاظ عليها. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها أمانة نيباد لتسريع العمل في المجالات ذات الأولوية، مثل بناء قدرات الوكالات المنفذة للمبادرة الجديدة، بما في ذلك الجماعات الاقتصادية دون الإقليمية، والتنسيق المؤسسي، وتعبئة الموارد، وتبادل المعلومات والرصد.

وبغية المساعدة في تلك الجهود، نطالب بالتنفيذ السريع للالتزامات التي أخذها المجتمع الدولي على عاتقه في الوثيقة الختامية لقمة ٢٠٠٥ دعماً لبناء بنية تحتية دولية تضم الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، على أن تكون نيباد هي الإطار الرئيسي، لتسهيل الاستثمار العام والخاص في مشاريع البنية التحتية في أفريقيا.

بالتأكيد على ضرورة تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام الدائم والتنمية في جميع أنحاء أفريقيا.

ويأتي هذا النقاش عقب احتتام قمة ٢٠٠٥ التي قطع خلالها المجتمع الدولي على نفسه التزامات حلية وبعيدة الأثر في مختلف الميادين للمساعدة في تلبية الاحتياجات التي تنفرد بها أفريقيا. وكما جاء في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع والنهوض بالسلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، ثمة تهديدان رئيسيان للسلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا هما، أولاً، الأخطار الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الفقر والأمراض المعدية والتدهور البيئي؛ ثانياً، الصراعات الداخلية، بما في ذلك الحروب الأهلية والإبادة الجماعية والفظائع واسعة النطاق الأخرى.

فيما يتعلق بالتهديد الثاني، نود أن نسجل امتناننا العميق لتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على التدخل في الصراعات في القارة من خلال إنشاء مرفق السلام الأفريقي، بتمويل من الاتحاد الأوروبي دعماً لعمليات السلام وبناء القدرات التي يقوم بها. ونرى أن القدرة المعززة للاتحاد الأفريقي ينبغي أن يُكمّلها استعداد الأطراف المتحاربة لاستخدام الحوار ضماناً لوساطة ناجحة ولتسوية الصراعات سلمياً من خلال مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ونود أيضاً أن نعرب عن الامتنان للمساعدة التقنية الثنائية المباشرة والدعم المالي المقدم من بلدان مجموعة الثمانية، لا إلى الاتحاد الأفريقي فحسب، بل للمنظمات الإقليمية الأخرى، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية تعزيز جهودها الرامية إلى منع نشوب الصراع وإدارة الأزمات. وبعد أن رسخت أقدام مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فإننا نطالب بإجراءات عملية لتفعيل الكامل لهيكل السلم والأمن الأفريقي، وتمكين

وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى إعلان مابوتو المعني بالزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، المعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠٣، ونطالب البلدان الأفريقية كافة بالعمل نحو تحقيق هدف تخصيص نسبة ١٠ في المائة من موارد ميزانيتها الوطنية للزراعة خلال السنوات الخمس القادمة، على النحو المتفق عليه.

ونرحب ترحيباً حاراً بالدعم المالي الذي منحتته الولايات المتحدة لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا وقيمتها ٤٧ مليون دولار، كما نرحب بمبادرات الدعم الأخرى من جانب إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لصالح هذا البرنامج.

ومن دواعي ارتياحنا البالغ أن فريق استعراض الأقران قد انتهى من الاستعراضين القطريين لغانا ورواندا وقدم التقارير إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في أبوجا لمناقشتها. ونحن نعترف بالتعقيدات في عملية استعراض الأقران، وخاصة أنها المرة الأولى التي يجري فيها مثل هذا الاستعراض في أفريقيا. وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد لفريق استعراض الأقران أن يقوم بجمع خبرات البلدان الريادية في شكل مبادئ توجيهية لتوضيح الإجراءات المتبعة في استعراض الأقران الجديد لصالح البلدان الأخرى التي لم تمارس هذه العملية أو تستكملها بعد.

وكما لاحظنا في وقت سابق، هناك تحديات خطيرة حددها الأمين العام بوضوح في تقريره وتحتاج إلى العلاج بغية تعزيز الجهود المستهدفة للبلدان والمنظمات الأفريقية.

وأول هذه التحديات ضعف قدرات المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية المناط بها تنفيذ نيباد. ونرى أن هذا يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة ومستهدفة لتزويد المؤسسات المعنية بالخبرات الفنية والموارد المالية اللازمة لتمكينها من تنفيذ برامج ومشاريع نيباد بنجاح.

ويمثل القطاع الصحي أحد المجالات ذات الأولوية التي تتطلب الكثير من العمل في نيباد. ولذلك، نلاحظ مع الارتياح الجهود الناجحة التي تبذلها أمانتها والأطراف الأخرى للنهوض بسياسات وخطط ومشاريع في إطار الاتحاد الأفريقي/الاستراتيجية الصحية لنيباد، مما دفع العديد من البلدان إلى استخدام تلك الاستراتيجية في النهوض بخططها الصحية. ونعرب أيضاً عن التقدير للجهود المتضافرة المبذولة للتعامل مع مشكلة الملاريا في أفريقيا. ومع ذلك، فإن أفريقيا لم تتجاوز مرحلة الخطر، لأن الملاريا ما زالت تعتبر القاتل الرئيسي للأطفال دون سن الخامسة. ونشني كذلك على إدماج المشاريع المتعلقة بمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عمل البرامج التابعة لنيباد، ونرحب بآبناء التوسع في توفير العلاج بالعقاقير المضادة في القارة.

غير أننا نشعر بالأسى للحالة المزمنة للخدمات الصحية في مختلف أنحاء القارة الأفريقية، بسبب التروح المكثف للعاملين المدربين في مجال الصحة سعيًا وراء فرص أفضل في البلدان الصناعية. وهجرة المهنيين المهرة تشكل تحديات اجتماعية للبلدان الأفريقية، خاصة وأن مواردها البشرية محدودة عموماً. وإننا نتشاطر الرأي القائل أنه في غياب نظام صحي فعال، لا يمكن تطبيق معظم عناصر البرامج المتعلقة بمكافحة الأمراض بشكل ناجح. ونطالب بحل إبداعي لهذه المشكلة تُراعى فيه العوامل الاقتصادية والسياسية الأوسع نطاقاً والتي تؤثر على الكثير من المشاكل الصحية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، نؤيد توصية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة بأن يخصص للصحة ثلث المساعدات الإنمائية المقترحة بعد زيادتها.

ويسعدنا أن نلاحظ أن برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، الذي يهدف إلى تحسين الإنتاجية الزراعية والحد من الفقر في القارة، قد حقق تطورات ملموسة في المجالات ذات الأولوية في نيباد خلال السنة قيد الاستعراض.

لميزانيات التنمية. ولكي نعكس مسار ذلك الاتجاه، ونضمن أن التعهدات الجديدة بزيادة مستويات المعونة ستؤثر إيجابياً على تنمية أفريقيا، نؤيد الدعوة من أجل توجيه موارد المعونة إلى البرامج والقطاعات الرئيسية في الشراكة الجديدة بطريقة ثابتة وفعالة وفي الوقت المناسب.

ويجب أن يكون إعفاء الديون مجالا رئيسيا للتعاون بين البلدان الأفريقية وشركائها الإنمائيين. لذلك نرحب بالتزام المجتمع الدولي بالتشجيع على إيجاد حل شامل ودائم للمشكلة. وفي ذلك الصدد، تشجعنا موافقة لجنة التنمية في البنك الدولي، في واشنطن العاصمة بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر، على اقتراح مجموعة البلدان الثمانية إلغاء ١٠٠ في المائة من الديون المتعددة الأطراف للبلدان الـ ١٨ الفقيرة والمثقلة بالديون والمؤهلة لذلك، ومنها ١٤ بلدا أفريقيا. وندعو إلى توسيع نطاق إعفاء الديون حتى يشمل الديون المتعددة الأطراف والديون الثنائية لجميع البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل ونحث أيضا على إعفاءات كبيرة لديون البلدان المتوسطة الدخل.

وحيث أن التجارة العادلة أمر أساسي للنمو والتنمية البعيد المدى في أفريقيا، من المؤسف ملاحظة أن هذا القطاع أحرز فيه أقل تقدم في العام قيد الاستعراض. وطوال السنوات الـ ٢٥ الماضية، ما فتئ نصيب أفريقيا من الصادرات العالمية ينخفض، حيث انخفض من حوالي ٦ في المائة عام ١٩٧٠ إلى ٢ في المائة عام ٢٠٠٤، وذلك على صعيد القارة بأكملها. ويُقدر نصيب أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من الصادرات العالمية بنسبة ١,٥ في المائة.

وينبغي للاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر أن يتيح فرصة لكل الدول الأعضاء في المنظمة، خاصة البلدان الصناعية، لكي تظهر صدق التزامها الذي أعلنته في الوثيقة

ويتمثل التحدي الثاني في كيفية تحقيق ترابط وتنسيق أكبر بين الخطط الإنمائية الوطنية ونياد. وهذه المهمة ليست سهلة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة بناء القدرات. وسيتطلب ذلك بناء توافق في الآراء في لجنة التنفيذ بشأن قائمة مركزة بأولويات نياد وروابطها الوطنية من خلال جهات التنسيق التابعة لنياد داخل الهياكل الحكومية.

أما الصعوبة الرئيسية الثالثة فتتمثل في التشجيع على مشاركة أكبر للقطاع الخاص في تنفيذ برامج نياد ومشاريعها. وبغية التغلب على هذه العقبة، ينبغي للمؤسسات المعنية بتنفيذ هذه البرامج والمشاريع أن تطلق حملات تسويقية مستهدفة على مستويات مختلفة، على أساس مبادئ توجيهية واضحة، بهدف اجتذاب مشاركة القطاع الخاص.

ونرحب بالالتزام الثابت للمجتمع الدولي في الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٥، بتوفير الدعم المتسق لبرامج نياد، وخاصة من خلال تسهيل الموافقة على هذه البرامج من جانب المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

وكما أوضحت نياد، فإن قنوات تدفق الموارد الخارجية إلى البلدان الأفريقية هي المساعدة الإنمائية الرسمية، وإعفاء من الديون، والتجارة والاستثمار الأجنبي.

وبالنسبة إلى المساعدة الإنمائية، يبدو أن هناك عزما جديدا على زيادة حجم المعونة وتحسين نوعيتها. ولكن نود أن نؤكد مجددا الرأي المطروح في تقرير الأمين العام بأنه رغم زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا، فإن الشكل المتغير لتدفقات المعونة يعني وجود موارد أقل لدعم أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية. والسبب في ذلك يعود جزئيا إلى تزايد نصيب موارد المعونة المخصصة للتعاون التقني وحالات الطوارئ وإعفاء الديون منذ عام ٢٠٠١، مما أفضى إلى خفض الدعم

مشاورات منتظمة وشاملة بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لضمان التفاعل السلس بين المنظمتين.

حتما، أود أن أعيد التأكيد على الأهمية التي نوليها لإرساء المسألة المتبادلة ومنتظر زيادة المعونة لأفريقيا التي تم التعهد بها. ونشاط في الرأي القائل بأن المسألة أمر حتمي لبناء الثقة المتبادلة وضمان تحسين الأداء الإنمائي والزيادة المستمرة للمعونة. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى التنفيذ السريع لقرار استخدام منتدى الشراكة الأفريقية باعتباره ساحة لتحديد القضايا الاستراتيجية لحفز تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة، بما في ذلك مراقبة الالتزامات التي يتم التعهد بها لدعم تلك الأولويات.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على التقرير الموحد الثالث عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الدولي لها، الوارد في الوثيقة A/60/178. كما نود أن نعرب عن تقديرنا وامتناننا للسيد إبراهيم غميري على العمل الذي قام به في السابق بصفته مستشارا خاصا لأفريقيا، وكذلك على العمل الذي قام به في تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة.

وتؤيد تنزانيا البيانات التي أدلت بها ناميبيا باسم المجموعة الأفريقية، وليسوتو باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ومنذ إنشاء الشراكة الجديدة قبل أربع سنوات تواصل الشراكة الجديدة الانخراط في برامج ذات أولوية حتى تحقق أهدافها. والهدف العام لها هو تشجيع التكامل دون الإقليمي والقاري، واستخدام وفورات الإنتاج الكبير، واستئصال الفقر، وإطلاق الطاقات في مجال الأعمال الحرة، وحرية حركة البضائع والخدمات ووسائل الإنتاج في القارة.

الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) بالعمل النشط على تنفيذ البعد الإنمائي لبرنامج عمل الدوحة. وبالإشارة إلى أفريقيا تحديداً، نود أن نشدد على أهمية التوصية الواردة في تقرير الأمين العام (A/60/178) والداعية إلى تعزيز وتوسيع مبادرات مثل برنامج "المعونة من أجل التجارة" لمساعدة جهود أفريقيا لتنويع قاعدتها الإنتاجية والابتعاد عن السلع والاتجاه نحو البضائع شبه المصنوعة والمعالجة.

وكما قيل في التقرير، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا هزيلة وغير متناسبة، حيث يتجه النصيب الأكبر إلى الاستثمار في استغلال الموارد الطبيعية، وهو ما يدفعه الطلب العالمي القوي. وهذه الحالة تخدم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والذهب والماس.

ونحن نشاطر في الأمل في أن تفضي الجهود الناجحة في بناء القدرات والاستثمار في البنية التحتية الأساسية - الطرق والكهرباء والاتصالات - إلى تعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأفريقية، خاصة في الصناعات الموجهة للتصدير. وفي ذلك الصدد، نتطلع باهتمام إلى انطلاق "مرفق مناخ الاستثمار من أجل أفريقيا"، الذي يسعى إلى تحديد وتجاوز العقبات المعوقة للمناخ الاستثماري المشجع لمؤسسات الأعمال في أفريقيا.

وكانت منظومة الأمم المتحدة، من خلال صناديقها وبرامجها، سندا قويا في الدعوة إلى الدعم الدولي لأفريقيا وإيصاله إليها. ونشيد بالدعم المؤسسي الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة بشكل متزايد إلى البلدان الأفريقية، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ونطالب صناديق وبرامج ووكالات الأمم المتحدة بزيادة تحسین تنسيقها للدعم من أجل الوصول إلى أداء أكثر فعالية. كما نؤيد الدعوة إلى إنشاء آلية لإجراء

أقرب وقت ممكن من أجل السماح بتنفيذ برامج الشراكة الجديدة كجزء من استراتيجيات ما بعد الصراع.

ويسعد تزانيا أن تكون إحدى الدول الـ ٢٣ الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي انضمت إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ولقد صدقت تزانيا على هذه الآلية في وقت سابق من هذا العام وتمت بالفعل دعوة أمانة الآلية إلى البدء بعملية الاستعراض في تزانيا.

وأقامت حكومة تزانيا بعض الهياكل الهامة عملاً بالمبادئ التوجيهية للآلية الأفريقية، بما في ذلك تنفيذ برامج إصلاحية للقطاع القانوني وتعزيز النظام القضائي. وثمة مبادرات أخرى لتعزيز آليات في مجال مكافحة الفساد، وإنشاء لجنة لحقوق الإنسان، ولجنة للحكم الصالح، ومكتب لمكافحة الفساد، وأمانة للأخلاق، ووحدة لتنسيق الحكم الصالح في مكتب الرئيس.

وبقدر أهمية موضوعي الديمقراطية والحكم الصالح لتنمية أفريقيا، ينبغي للشراكة الجديدة أن تركز تقدماً هاماً مماثلاً في تنفيذ برامج اقتصادية واجتماعية ملموسة ومدرجة بالفعل في جدول أعمالنا. ويجب التغلب على التحديات والقيود المحددة في تقرير الأمين العام. ويجب على جميع الشركاء وأصحاب المصلحة أن يفوا بالتزاماتهم. وينبغي عدم السماح بفتور الزخم والنشوة اللذين أفرزتهما الشراكة الجديدة. وينبغي أن يتزامن تنفيذ أهداف الشراكة الجديدة وتوصيات مشروع الألفية حتى نحقق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا ونتمكن أفريقيا من استدامة تنميتها بعد عام ٢٠١٥.

وأعدت تزانيا برامج ذات أولوية بغية تعزيز الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ودعمها من خلال مشاركة القطاع الخاص والدعم الثنائي والمتعدد الأطراف والتعاون الإقليمي. وتشمل بعض تلك البرامج جسر الوحدة لنهر

على الصعيد القاري، نرحب بمبادرات أمانة الشراكة الجديدة، بالتعاون مع لجنة الاتحاد الأفريقي، في وضع استراتيجيات التنفيذ، لا سيما في مجالات تحسين القدرة التنافسية لأفريقيا في التجارة الدولية من خلال التفاوض الجماعي على تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وزيادة حجم ونوعية وفعالية المساعدة الإنمائية، والدفع من أجل إلغاء الديون، وتعزيز إيصال المعونة، واتساق وتنسيق المساعدة الإنمائية. علاوة على ذلك، بذلت جهود لتحسين الإنتاج الغذائي، والبحوث الزراعية، ونشر التكنولوجيا، وتطوير البنية التحتية المادية والاجتماعية، وكذلك إدارة عمليات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل والأمراض الأخرى المعدية.

وإدراكاً للعلاقات التي تربط السلم والأمن والتنمية، أعدت أمانة الشراكة الجديدة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، برنامجاً مشتركاً للسلم والأمن بين الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة، والذي يحدد أولويات السلم والأمن مع التركيز على استهداف منع نشوب الصراعات وتسويتها، ومن بينها تعزيز عمليات حفظ السلام. إن الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، قامت بمبادرات هامة فيما يتعلق بالصراعات في دول شتى في القارة. والخطوة التالية هي الذهاب إلى أبعد من حفظ السلام لضمان السلام والتنمية الدائمين ضمن إطار الشراكة الجديدة.

ونرحب في ذلك الصدد بسرعة إنشاء لجنة بناء السلام، وفقاً لقرار الاجتماع العام الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥، لأن اللجنة ستعالج الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع والمتجهة نحو الإنعاش والتعمير وستساعد على إرساء أسس التنمية المستدامة وتجنب عودة الانزلاق في الصراع. وتحتاج أفريقيا إلى بدء عمل اللجنة في

وأثبت التعاون بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال في النطاق الكامل للتنمية أنه أقيم شراكة في تنفيذ برامج الشراكة الجديدة. ونحن نقدر ونشجع إقامة تعاون أكبر بين الجنوب والشمال.

لقد حظيت الشراكة الجديدة بالترحيب بوصفها نموذجاً للملكية أفريقياً لعمليتها الإنمائية. ولكن يتعين أن يبقى السياق دولياً، لأن أفريقيا ترتبط ارتباطاً لا ينفصم بعملية العولمة، بجميع فوائدها وتحدياتها. ويتعين أن تكون الشراكة عملاً متآزراً على نحو متبادل يقوم به جميع شركاء أفريقيا وأصدقائها، على النحو الذي أعربت عنه البيانات التي أدلى بها مختلف الممثلين اليوم.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية):
يؤيد وفدي البيانات التي أدلى بها في وقت سابق كل من ممثل جامايكا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل ناميبيا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وممثل مملكة ليسوتو، بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وأود أن أعرب من خلالكم، سيدي نائب الرئيس، عن امتنان حكومتي العميق للأمين العام على تقريره الموحد الثالث عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/60/178). ويوفر ذلك التقرير، بالترافق مع تقارير أخرى، نظرة معمقة مفيدة في التقدم المحرز والتدابير التي يلزم اتخاذها للوفاء بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

مضت أربعة أعوام منذ أن اعتمد مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الوثيقة التي حددت رؤية الشراكة الجديدة ومبادئها وأولوياتها. وما تبع ذلك هو إعداد الأطر السياسية والخطط الاستراتيجية والموافقة عليها في المجالات ذات الأولوية التالية: قدرات الاتحاد الأفريقي على دعم عمليات السلام؛ والمعايير والمبادئ التوجيهية للآلية

روفوما، على الحدود بين موزامبيق وتزانيا؛ ومشروع ممر متوارا، في الجزء الجنوبي لتزانيا، الذي ينطوي على إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي بين موزامبيق وملاوي؛ وبرنامج توصيل الطاقة الكهربائية بين زامبيا وتزانيا وكينيا وبرنامج تطوير الطرق لجماعة شرق أفريقيا.

وقدمت بعض البرامج أيضاً إلى أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتوحيدها في برامج إقليمية. وتزانيا، بسبب موقعها الجغرافي، لديها التزام بتوفير تسهيلات عبور للبلدان غير الساحلية المجاورة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وفي منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا. وبالتالي ينبغي أن يشكل تقديم المساعدة إلى تزانيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عاملاً في الدور التاريخي الذي تضطلع به تزانيا في ذلك الصدد. وتتوقع حكومتي أن تحتذب تلك المشاريع حالما تمت الموافقة عليها على المستوى الإقليمي، الاهتمام والدعم الدوليين على النحو الواجب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كابرال (غينيا - بيساو).

وأخيراً، ترحب تزانيا بعدد من المبادرات الإيجابية التي قدمت هذا العام للوفاء باحتياجات أفريقيا. ونلاحظ مع الشعور بالتقدير التركيز على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في لجنة أفريقيا ومجموعة الثمانية، فضلاً عن تركيز الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى (القرار ١/٦٠). ونقدر أيضاً الاهتمام والالتزام بدعم الشراكة الجديدة اللذين أعرب عنهما الاتحاد الأوروبي، ومؤسسات بريتون وودز، ودول الشمال الأوروبي، والكومنولث، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، فضلاً عن منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

وتظل وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها شركاء هامين في مناصرة الدعم الدولي لأفريقيا وإيصال هذا الدعم. ومنح اتخاذ الجمعية للقرار ٧/٥٧ زخما خاصا لتلك العملية. وفي ذلك الصدد، فإن من الحتمي مواصلة اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بأفريقيا، بما في ذلك من خلال تعيين العدد الكافي من الموظفين في ذلك المكتب، بغية تمكينه من الاضطلاع بولايته على نحو فعال. وإضافة إلى ذلك، نناشد صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة تعزيز التنسيق والتماسك واليات البرمجة بوصفها وسيلة لتعزيز الدعم الذي يقدم إلى البلدان الأفريقية.

إن إجراء تحليل للتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة يشكل بعدة طرق اختبارا لالتزام المجتمع الدولي بمعالجة التنمية والاحتياجات الخاصة لأفريقيا. ويتوقف نجاح الشراكة الجديدة بقدر كبير على التغييرات التي تحدث في العلاقة بين المانحين والمتلقين، وخاصة فيما يتصل بتحسين دور المعونة وتأثيرها. ويزودنا تقرير الأمين العام بمعلومات عن الإجراءات التي اتخذت حتى الآن، ولكن من الواضح أنه أيضا يعترف بأنه ما زال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به. وأود أن أعدد بعض تلك المجالات.

خلال العام الماضي أتاحت لنا فرصة للترحيب بمبادرات والتزامات رامية إلى تحقيق زيادة كبيرة لتدفقات المعونة إلى أفريقيا، بما في ذلك بوجه خاص القرار الإيجابي والمشجع جدا الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي بتحديد جدول زمني بغية التوصل إلى هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ونأمل أن تحذو البلدان المتقدمة النمو الأخرى حذو الاتحاد الأوروبي.

ولكن، وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن الزيادات في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية لم تكن بالضرورة زيادات متساوية في المعونة المقدمة لأفريقيا. فضلا

الأفريقية لاستعراض الأقران، التي تشكل أداة الشراكة الجديدة لتعزيز الحكم الرشيد؛ والاستراتيجية الصحية للشراكة الجديدة؛ وخطة العمل التعليمية قيد الاستعراض الآن؛ وبرنامج التنمية الزراعية الأفريقية الشامل؛ وخطة العمل القصيرة الأجل لتطوير البنية التحتية؛ والخطة الاستراتيجية للعلوم والتكنولوجيا؛ وخطة عمل البيئة؛ وخطة عمل السياحة وخطة عمل القدرات الإنتاجية الأفريقية.

وتؤكد هذه الأطر والخطط من جديد على مبادئ الملكية الأفريقية لتنمية القارة والمسؤولية عنها؛ وتشجيع وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والقيادة المسؤولة؛ والتنمية عن طريق الاعتماد على الذات بغية تخفيض الاعتماد على المعونة؛ وبناء القدرات في المؤسسات الأفريقية؛ والتعجيل بالتكامل الاقتصادي الإقليمي؛ وتعزيز صوت أفريقيا في المنتديات الدولية؛ وصياغة شراكات مع المجتمع المدني الأفريقي والقطاع الخاص.

وتشارك حكومتي الأمين العام تقييمه بأنه في العام الماضي "اتخذت إجراءات إقليمية هامة، وتزايد الاستجابة الدولية من أجل دعم تنمية أفريقيا". (A/60/178، الموجز) ونلاحظ مع الشعور بالارتياح مشاركة الجهود الوطنية ودون الإقليمية، بما في ذلك جهود الشركاء ذوي الصلة وأصحاب المصلحة، في تنفيذ المشاريع التي تشمل نطاقا كاملا للمجالات ذات الأولوية التي حددتها الشراكة الجديدة. وفي بعض الحالات اتخذت تلك المشاركة شكل تيسير تنفيذ الإجراءات المتفق عليها فيما يتعلق ببناء قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية والسلطات المنفذة الوطنية، والبحث عن دعم لهذه الجهات. وفي حالات أخرى اتخذت تلك المشاركة شكل تمويل مصرف التنمية الأفريقي للتسهيلات.

بيد أننا نلاحظ مع القلق أن كثيرا من الدول الأفريقية ما زالت تناضل لإيجاد حل دائم لمشاكل ديونها. وينبغي لذلك توسيع نطاق الإعفاء المعترم من الديون ليشمل جميع البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، التي يمكن الإعفاء من الدين أن يفرج فيها عن موارد لتنفيذ مشاريع تتمشى مع الشراكة الجديدة وتسهم في نهاية المطاف في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتنمية.

ولا يزال وفدي يشعر بالقلق إزاء مستويات الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا. فعلى الرغم من أن هذا الاستثمار قد ازداد مؤخرا، وعاد إلى مستويات عام ٢٠٠١، فهو لا يمثل سوى نسبة ٣ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمية. علاوة على ذلك، يميل الاستثمار المباشر الأجنبي إلى التدفق نحو صناعات استخلاص المعادن، التي تخلق في العادة وظائف محدودة وتزيد اعتماد البلد المعني على الموارد الطبيعية. ولدينا اقتناع بأن اتخاذ إجراءات وتقديم الدعم في مجالي بناء القدرات وتنمية الهياكل الأساسية يمكن أن يزيدا من تدفقات الاستثمار الخاص إلى أفريقيا. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى بدء تشغيل مرفق لتهيئة المناخ الاستثماري. وندعو الدول الأعضاء إلى دعمه بشكل كامل، لأن المقصود به هو تحديد العوائق التي تحول دون إيجاد مناخ استثماري ملائم للمشاريع في أفريقيا وتحسينه، والتغلب على تلك العوائق. وسيعزز ذلك جاذبية أفريقيا للاستثمار المباشر الأجنبي.

وقد اعتمدت أنغولا ورقة استراتيجيتها للحد من الفقر، الرامية إلى تحسين إطار الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية والاجتماعية بغية تعزيز النمو وخفض مستوى الفقر. وتقف أنغولا على أهبة الاستعداد لمواصلة اشتراكها في البرامج الإقليمية ودون الإقليمية التي ستعزز قدرة البلدان

عن ذلك، يجري تخصيص نسبة مئوية متزايدة للمعونة التي تقدم لأفريقيا للأنشطة غير الإنمائية مثل الإغاثة في حالات الطوارئ وإعفاء الديون. ولئن كانت تلك أهداف هامة وضرورية، فإنها ينبغي ألا تؤدي إلى تقويض، أو منافسة، الدعم اللازم لتنفيذ البرامج والمشاريع الإنمائية المتوخاة في إطار الشراكة الجديدة.

إضافة إلى ذلك، لا بد أن تصاحب الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية إجراءات رامية إلى زيادة فعالية المعونة. وقد أنشئت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) لتمكينها من الإمساك بناصية أمورهما، ولتعبئة الدعم، وتنسيق الجهود، وضمان المساءلة المتبادلة. وهي لذلك تمثل فرصة فريدة لإحراز تقدم في هذه المجالات. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوقيع على إطار مشترك للسياسات بين مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية والشراكة الجديدة والشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة. ونشجع كذلك على مواصلة بذل الجهود بهدف الحصول على موافقة سريعة على إطار مشترك للسياسات بين مجموعة البلدان الثمانية والشراكة الجديدة.

ويمثل الإعفاء من الديون فرصة أخرى لتقديم مساعدة مجدية وفورية لدعم تنمية أفريقيا. وقد يؤدي الإعفاء من الديون دورا رئيسيا في تحرير موارد يمكن توجيهها إلى أنشطة متمشية مع الشراكة الجديدة. ونرحب بالمقترحات التي تقدمت بها مجموعة البلدان الثمانية في الآونة الأخيرة، وبموافقة مجلسي إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاحقا، على إلغاء ما نسبته ١٠٠ في المائة من الديون المتأخرة على البلدان المؤهلة الفقيرة المثقلة بالديون والمستحقة السداد لصندوق النقد الدولي وللمؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي، وعلى توفير موارد إضافية لضمان عدم حدوث انخفاض في قدرة المؤسسات المالية الدولية.

وقبل أن أختتم، اسمحوا لي بأن أعرب عن ترحيبي بإقامة مبادرات جديدة للقضاء على الملاريا. وهذه المبادرات، من قبيل المشروع الداعم التابع للبنك الدولي ومبادرة الملاريا الدولية الجديدة لحكومة الولايات المتحدة والشراكة من أجل مكافحة الملاريا وتقييمها في أفريقيا، تبشر بزيادة التمويل لمعالجة مرض يمكن اتقاؤه. ومع أن ما يطلق عليه مبادرة تحقيق المكاسب السريعة يمكن أن تساعد في القضاء على المرض، يجب زيادة الشدائد على تعزيز النظم الصحية وتنمية الموارد البشرية، فهي المسؤولة في نهاية المطاف عن تخطيط البرامج وتنفيذها. ونرجو أن نغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر للحكومات، وبخاصة حكومة الولايات المتحدة، ولمنظمة الصحة العالمية، على إسهامهما الهام تحقيقاً لتلك الغاية في أنغولا.

وأود أن أختتم بالاقتراس من تقرير الأمين العام عن الشراكة الجديدة: "فهذه مرحلة الفرص السانحة لإحراز تقدم في تنمية أفريقيا ضمن الإطار الأساسي للسياسات الذي تتيحه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" (نفس المصدر، الفقرة ٥٩).

السيدة ريسبال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):
أعربنا الأسبوع الماضي في الجمعية العامة عن الأمل في أن يكون عام ٢٠٠٥ عام التنمية، ومن ثم عام أفريقيا. وأرى أننا اليوم نستطيع أن نقول إننا نجحنا في ذلك. والتحديات كبيرة بالطبع، ولكن لنا أن نعز بما تحقّق في الأشهر الأخيرة. وحين أقول "لنا"، فهذا يعني في المقام الأول البلدان الأفريقية ذاتها. وقد عززت نتائج مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في سرت في تموز/يوليه ٢٠٠٥ الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة، ولكن شركاء أفريقيا ومنظومة الأمم المتحدة قد قاموا أيضا بدورهم. وتتفق فرنسا بصفة عامة مع التحليل والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/60/178).

الأفريقية على الاستجابة للتحديات الأفريقية وتشجيع السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي في القارة.

وتجد حكومة أنغولا التقدم المحرز في حل الصراعات ومنع نشوبها في أفريقيا مشجعاً. وقد طرأ خلال السنوات السبع الماضية انخفاض ملموس على عدد الصراعات في أفريقيا. ويتطلب تعزيز السلام في أفريقيا الأخذ بنهج متكامل ومنسق لتناول العلاقة بين السلام والأمن والجوانب الإنسانية والتنمية وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع وبناء السلام. ويجب أن تُدعم قدرة أفريقيا على تسخير الفرص لإقرار السلام الدائم بنشر عمليات فعالة لحفظ السلام والقيام بتلك العمليات. وفي هذا الصدد، نحبب بالاجتماع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، زيادة الدعم المقدم للاتحاد الأفريقي تحقيقاً لتلك الغاية، وفيما يتعلق بإقامة نظام للإنذار المبكر.

ويُقصد بإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع أنهما نظام معقد يوفر برامج متزامنة متوسطة الأجل وطويلة الأجل لمنع تصعيد النزاعات وتجنب الانتكاس إلى المواجهة العنيفة. وترمي إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في نهاية المطاف إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع وإرساء أسس العدالة الاجتماعية والسلام المستدام. وتعكف القارة حالياً على إعداد إطار أفريقي لسياسات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع يحقق التكامل بين مجالات الأمن والانتقال السياسي والحكم والمشاركة والتنمية الاجتماعية الاقتصادية وحقوق الإنسان والعدالة والمصالحة والتنسيق والإدارة وتعبئة الموارد لتوفير إطار مشترك لحالات ما بعد انتهاء الصراع، بالنظر إلى اتسامها بتعدد التخصصات وتعدد الوظائف وتعدد الأبعاد. ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي ذلك العمل وأن يشارك فيه. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار إنشاء لجنة لبناء السلام. وتنطلق إلى بدئها العمل في وقت قريب بغية التصدي للأسباب الجذرية للصراع في أفريقيا.

المجالات. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي بأن أسلط الضوء على أربع نقاط محددة. أولاً، في مجال السلام والأمن، تنمو المؤسسات الأفريقية بقوة وعلى نحو ثابت، وإن فرنسا تساهم بنشاط في هذا النمو. وهي حالياً تستحدث ترتيباتها لتكثيف المؤسسات مع الواقع الأفريقي الجديد. وفرنسا تؤيد بقوة تنامي التزام الاتحاد الأوروبي في هذا المجال. ولا نزال بحاجة، بالنسبة إلى الدعم الدولي، إلى تحسين القدرة على التنبؤ والتنسيق. واقترحت فرنسا العام الماضي أثناء مناقشة هذا الأمر أن ينشئ المجتمع الدولي آلية لدعم البلدان الخارجة من الصراع. وقد اتخذ قرار الآن: إننا بحاجة إلى إنشاء لجنة بناء السلام في الأسابيع المقبلة.

ثانياً، يجب الاضطلاع بكل شيء لتمكين كل البلدان الأفريقية من المضي قدماً صوب التنمية المستدامة. والعمل في هذا المجال كبير وهام. ونحن ندعمه في كل المتديات التي ذكرتها. واسمحوا لي أن أسلط الضوء هنا على أولويتين محددتين. أولاً وقبل كل شيء أود أن أذكر الكفاح ضد الإيدز. إننا نحتاج مطلقاً إلى بلوغ هدف توفير إمكانية الحصول على العلاج على المستوى العالمي في موعد أقصاه ٢٠١٠. وفرنسا تأمل أن تعتمد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، خريطة طريق محددة مخصصة لكل بلد.

تمثل حماية الموارد الطبيعية أولوية أخرى. فقد أصبح التدهور البيئي بجلاء إحدى العقبات الكبيرة أمام التنمية. وهذا التغير، الملحوظ بوضوح في أفريقيا، يتطلب استجابة مناسبة من الأمم المتحدة. ولهذا السبب تعتقد فرنسا، إلى جانب دول أخرى، أن الأوان قد آن للتفكير في منظمة تابعة للبيئة للأمم المتحدة، تستند إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تصبح المؤسسة المتخصصة الرائدة، ويكون مقرها في أفريقيا، بنزوي.

وصباح اليوم، أبرز ممثل المملكة المتحدة، الذي يترأس بلده حالياً الاتحاد الأوروبي، الموارد الكبيرة للغاية التي تعهد الأوروبيون بتخصيصها لدعم البلدان الأفريقية. وتصور هذه التعبئة غير العادية، إن كان الأمر بحاجة إلى تصوير، كيف تشكل أفريقيا أكثر من أي وقت مضى محورا للسياسة الإنمائية الأوروبية.

وتمشى الجهود التي تبذلها فرنسا بالطبع مع ذلك. فقد أيدت فرنسا أولويات الشراكة الجديدة، وأعادت بالتالي تقييم مساعدتها الرسمية. وقد وزعنا في القاعة صباح اليوم منشورا يجمع النقاط الرئيسية لتلك العملية.

كذلك واصلت مجموعة البلدان الثمانية في غلين إيغلز بإصرار، كما تفعل منذ سنوات، تقديم إسهامها فيما يتعلق بأفريقيا. وأود أن أشير أيضاً إلى الالتزام المتجدد من البنك الدولي، الذي أقرت لجنته الإنمائية من فورها خطة عمل مجموعة البلدان الثمانية المتعلقة بأفريقيا.

ويوفر منتدى الشراكة الأفريقية، الذي يجمع بين كافة الجهات الفاعلة المهتمة بالأمر، مكاناً لا غنى عنه للحوار والعمل المشترك، وذلك في إطار جهوده الدولية.

وأخيراً، لقد كرس الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، الذي انعقد مؤخراً في نيويورك، تلك التعبئة الدولية. وجميعنا هنا على علم بالنقاط البارزة في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠). وهي تتعلق بتوليد الزخم للأهداف الإنمائية للألفية، والدعم المقدم لأفريقيا وأولوياتها وتمويل التنمية، وتتضمن أيضاً القرارات المتخذة من أجل السلام والأمن، مثل خطة الدعم للاتحاد الأفريقي، والكفاح ضد الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ولجنة بناء السلام.

لا أحد بمقدوره أن يعرف أفضل من رئيس الجمعية العامة بأن الأوان قد آن للتنفيذ في كل المتديات وفي كل

بحاجة إلى مواصلة جهوده صوب وضع استراتيجيات ثابتة للأمم المتحدة لكل بلد.

إن المهمة كبيرة، لكن التحرك جارٍ. وإننا بحاجة إلى الحفاظ على تعبئتنا وعزمنا، حتى تصبح الالتزامات المقطوعة حقيقة وحتى لا تخيب التوقعات. ونعلم أن رئيس الجمعية العامة ملتزم شخصيا بهذا.

السيد بنونه (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يرحب الوفد المغربي بهذه المناقشة بشأن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) ونود تبعا لذلك أن نعرب عن تأييدنا لجميع الذين تكلموا من قبل وأن نؤكد مجددا التزامنا بالشراكة الجديدة. وهذا يستحق التكرار مرات ومرات.

إننا نشكر الأمين العام على تقريره (A/60/178)، الذي يعطينا مرة أخرى صورة واضحة عن جهود البلدان الأفريقية المعنية في المقام الأول بتنفيذ أولويات وأهداف الشراكة الجديدة وكذلك عن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي. ويؤيد الوفد المغربي البيان الذي أدلى به وفد جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلى به ممثل ناميبيا باسم المجموعة الأفريقية.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره، استفادت أفريقيا من حشد للرأي العام الدولي لم يسبق له مثيل. وأن إصدار تقرير الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة (A/60/85)، وتقرير جيفري ساكس عن مشروع الألفية (A/59/727)، وتقرير لجنة المملكة المتحدة من أجل أفريقيا، وأخذ زمام عدد من المبادرات الخاصة، أسهما مساهمة كبيرة في تحديد نطاق المشكلة واسترعاء الانتباه إلى احتياجات أفريقيا في مجال التنمية.

وقد شددنا بدورنا، منذ عام ٢٠٠٣، عندما ترأسنا مجموعة الـ ٧٧، على الحاجة إلى عقد اجتماع قمة لتقييم

النقطة الثالثة تتعلق بتمويل التنمية. لقد كان التقدم في هذا المجال رائعا وبرهن على صلاحية شراكة مونتريري، التي تعتمد اعتمادا كبيرا إضافة إلى ذلك على مبادئ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة). وترحب فرنسا بصورة خاصة بالالتزامات التي قطعت مؤخرا فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وإلغاء الديون. إننا بحاجة إلى أن نفكر بعمق في القدرة على تحمل الديون وأن نراعي الصدمات الخارجية المتكررة جدا في أفريقيا.

اسمحوا لي أن أدلي بتعقيبات إضافية. إننا نعلم أننا سنحتاج لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى موارد جديدة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها. والعمل على إيجاد مصادر ابتكارية، التي أحاط اجتماع القمة علما بها، دخل مرحلة حاسمة بتنفيذ عدد من البلدان مشروع مرفق التمويل الدولي الرائد وفرض رسوم على بطاقات السفر الجوي. وتشارك فرنسا في هاتين المبادرتين. وسيعقد مؤتمر وزاري في باريس في شباط/فبراير للدفع قدما بطرائق التنفيذ.

التجارة تضطلع بجلاء بدور رئيسي. وإننا بحاجة إلى القيام بكل الأمور لكفالة أن تبقى التنمية هدف جولة الدوحة وأن تستفيد كل البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، استفادة حقيقية من نتائجها. لقد قدم الاتحاد الأوروبي مقترحات طموحة لبلوغ تلك الغاية. ويسر فرنسا أن المفاوضات جارية بصورة حقة.

نقطتي الأخيرة تتعلق بالأمم المتحدة. إننا مقتنعون بأن وكالات الأمم المتحدة تؤدي دورا رئيسيا في التنمية في ميدان العمل وفي مجال المناقشة على صعيد المعمورة. وقد أكد اجتماع القمة هذا بوضوح. إلا أن الوكالات بحاجة إلى أن تستمر في التكيف للتصدي لتحديات التنمية الجديدة، في أفريقيا، في المقام الأول، حيث تشكل الأهداف الإنمائية للألفية تحديا خاصا. وفريق الأمم المتحدة المعني بالتنمية

من الديون المتعددة الأطراف للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لهي قرار هام، يتماشى مع المسار الذي جرى رسمه في توافق آراء مونتيري واجتماع القمة العالمي الأخير في نيويورك. ونرحب بذلك القرار ونشجع المجتمع الدولي، ومجتمع المانحين بشكل خاص، على السعي إلى إيجاد حل لمشكلة المديونية لجميع البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، والتي نأمل أن تستفيد من خفض كبير لديونها.

إن إقرار مجموعة البنك الدولي لخطة العمل الأفريقية لمجموعة الثمانية أدت أيضا إلى تعزيز تركيز اهتمام المجتمع الدولي على جهود ومصاعب البلدان الأفريقية في مكافحة الفقر. ونأمل أن يقود ذلك إلى زيادة الدعم المالي والاستثمارات القادرة على الإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إطار الجدول الزمني المقرر. وندعو البنك الدولي إلى تنفيذ خطة العمل في أقرب وقت ممكن.

ولأسباب مرتبطة بالتاريخ والجغرافيا معا، فقد ارتبط المغرب على مدى القرون بعلاقات التبادل الاقتصادي والثقافي مع جميع الأشقاء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وخلال الأعوام القليلة الماضية، اتخذنا بعض المبادرات التي تقوم على أساس مجالات الأولوية للشراكة الأفريقية من أجل تنمية أفريقيا بهدف إنشاء شراكات حقيقية بين الجنوب والجنوب - بالتعاون مع القطاع الخاص - وتركز على التنمية المستدامة في قطاعات ذات الأولوية، كالزراعة، والتعليم، والصحة، وتدريب موظفي الإدارة، وتبادل التجارب والخبرات في مختلف الميادين.

وحيث أننا نؤمن بأن رأس المال البشري يشكل الدعامة الأساسية لأية استراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن المملكة المغربية جعلت من تدريب موظفي الإدارة الأفارقة حجر الزاوية لسياستها في التعاون مع جميع بلدان القارة. وبالتالي فإن تدريب الإداريين الأفارقة أصبح

حالة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ولوضع مصالح أفريقيا في مركز مناقشتنا. ومن دواعي السرور أن اجتماع القمة الأخير تمخض عن قرارات محددة وإيجابية لمساعدة القارة الأفريقية. فقد تقرر زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا إلى حوالي ٢٥ بليون دولار في السنة حتى عام ٢٠١٠، وتقديم كل الدعم اللازم لتنفيذ الشراكة الجديدة. وفي الوقت ذاته، نأمل أن يؤمن التزام معظم البلدان المتقدمة النمو بوضع جدول زمني لبلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، درجة من الاستمرارية في إتاحة الدعم المالي لأشقائنا الأفارقة. ومن شأن زيادة المساعدة، المقترنة بجهود دولي، أن تقطع شوطا نحو تعزيز فعالية المعونة. وفي هذا الصدد، نؤيد تنفيذ إعلان باريس وإعلان مراكش لتعزيز فعالية المعونة من أجل مصلحة السكان المعنيين. إلا أنني أود أن أنه بآن جزءا كبيرا من هذه المساعدة لا يزال للأسف يقدم بشكل مقصور على تخفيف الديون ولا يمثل حقا موارد جديدة لتمويل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت ذاته، ستوفر مصادر التمويل الابتكارية، كما سبق ذكره، موارد إضافية تساعد في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

ونرحب بافتتاح مرفق التمويل الدولي للتحصين ضد الأمراض وكذلك بالرسوم المعتزم فرضها على بطاقات السفر الجوي، التي صادقت عليها المغرب بصورة تامة. ونأمل أن تتمكن بلدان أخرى من الانضمام إلى هذه الجهود. ولا شك في أن نجاح هذه المبادرات سيؤثر على حياة الملايين من الناس الذين يعيشون في فقر ويأس.

وعلاوة على ذلك، فإن التزام شركائنا الإنمائيين بحل مشكلة ديون البلدان الأفريقية هو مثال آخر مرحب به على التضامن مع أشقائنا الأفارقة. وموافقة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على اقتراح مجموعة الثمانية بإلغاء ١٠٠ في المائة

لمساعدة أفقر البلدان الأفريقية في الإفلات من الشرك الذي وجدت نفسها فيه.

ووفاء لمبدأ التضامن الذي ألهم سياساتنا دائما، وخدمة للتعاون الحقيقي من خلال المشاريع الهامة، فإن بلدي يبذل قصارى جهده، ضمن ما يملكه من الوسائل، لكي يستجيب إلى طلبات البلدان الشقيقة بالخبرات والمساعدات التقنية. وسيمضي المغرب في جهوده لتسهيل توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الشركاء الأفارقة. وسنظل ملتزمين بدعم التعاون في ما بين بلدان الجنوب وتحقيق أهداف وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الهادفة التي تترك أثرا حقيقيا على حياة الناس.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يعتبر وفدي أن تقرير الأمين العام يوفّر أساسا لمداولاتنا حول أسباب الصراع في أفريقيا (انظر A/60/182) ولاستعراضنا السنوي للتقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (انظر A/60/178). ويبرز التقريران مرة أخرى تعقيد وتكامل التحديات التي تواجهها أفريقيا وشمولها لكل القطاعات. ويحدد التقريران نوعين من التهديدات للسلام والتنمية المستدامين في أفريقيا واللذين يعرقلان كل الجهود الرامية إلى انتشال القارة من حالتها الصعبة: النوع الأول ذو طبيعة اقتصادية، كالفقر، والأمراض المتوطنة، وتآكل البيئة، والنوع الثاني يتعلق بالآزمات والصراعات وما يصاحبها من فظائع، وضحايا، ومشردين. ومن جانبنا، يمكننا أن نضيف إلى ذلك النقص في هيكلية المساعدة وآليات الدعم الدولي التي لا تقوم في معظم الأحيان إلا بعد وقت طويل من وقوع المآسي الإنسانية. إن القضايا المعروضة علينا متشابهة في نواح عديدة. ولذلك، من الملائم أن ننظر فيها مجتمعة لأن قضيتي السلام والتنمية مترابطتان وينبغي فهمهما، في أغلب الأحيان، بطريقة كلية.

مجالا رئيسيا لأنشطة وكالة التعاون الدولي المغربية. وقد تلقى التدريب العديد من المدراء من خلال الالتحاق بالدورات الأكاديمية والتقنية في الجامعات المغربية، وهم يضطلعون الآن بوظائف مسؤولة في بلدانهم. فمن عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥ تقريرا، على سبيل المثال، التحق ما يناهز ٧٠٠٠ طالب من ٥٥ بلدا - ٨٠ في المائة منهم من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - بمؤسسات التعليم العام المغربية، على مستوى الجامعات، والمعاهد التقنية والمهنية. وتلقى ما يناهز ٨٠٠ ٤ طالب من بين هؤلاء منحة دراسية من وكالة التعاون المغربية.

ويعتبر التعاون التقني محور اهتمام بارز لسياستنا في التعاون مع الأشقاء الأفارقة. وحيث أن لدينا خبرات واسعة ومهارات عالية في مجال التعاون التقني مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد ساعد المغرب في تنفيذ العديد من البرامج لصالح بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والممولة من مختلف الوكالات، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وتعاون أيضا مع المانحين الإقليميين والدوليين في برامج التعاون الثلاثية لمساعدة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما يدل على ذلك برنامج السنوات الخمس المغربي - الياباني للبلدان الناطقة بالفرنسية، والذي يشمل مصائد الأسماك، والنقل التجاري البحري، وصيانة الطرق، ومياه الشرب، وكذلك برنامج الأمن الغذائي الخاص في بوركينا فاسو. وقد نفذت مؤخرا أنشطة شاملة لكل القطاعات في جميع تلك المجالات.

وأخيرا، في ما يتصل بالتجارة، أود أنؤكد على التزام المغرب بالبلدان الأقل نموا في أفريقيا. ونحن نسمح لهذه البلدان بالوصول إلى أسواقنا بدون رسوم جمركية، الأمر الذي أدى إلى زيادة حادة في صادرات هذه البلدان إلى المغرب. ونشجع البلدان النامية الأخرى على أن تحذو حذونا

تقنية مناسبة، حيث أنها ستتفق مع الرغبة في تحقيق قدر أكبر من الفعالية فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات التي حددتها من قبل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وفيما يتعلق بالجوانب المرتبطة بالتنمية، يؤيد وفدي بشكل عام ما ورد في تقرير الأمين العام، حيث يعتمد، بوجه خاص، على التحليلات والاستنتاجات التي قدمها الفريق الاستشاري المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ونعتقد أن تلك الاستنتاجات لها أهمية كاملة.

ويبرز التقييم الذي أجراه الفريق الاستشاري أنه، منذ التقرير الثاني لعام ٢٠٠٤ حول نفس الموضوع وبالرغم من المبادرات الهامة التي ظهرت منذ ذلك الوقت، مثل قرار مجموعة البلدان الثمانية فيما يتعلق بتخفيف أعباء الديون وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، والدعم الذي قدّمته بسخاء بلدان أخرى، فإن أفريقيا ما زالت تحتاج إلى المساعدة، لأنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

وإذا أردنا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي أنشأها الزعماء الأفارقة قبل أربع سنوات والتي تصبح تدريجياً طرفاً هاماً وإطاراً حيوياً لأي إجراء يُتخذ لتعزيز أو دعم الجهود التي تبذل لتحقيق السلام أو إعادة البناء أو التنمية المستدامة لأفريقيا، وإذا أردنا أن تتلاقى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المصير الذي آلت إليه محاولات أخرى في الماضي، فإنه من الملح والضروري أن نزيد كثيراً مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية وأن نتصدى لمشكلة الديون بإصرار أكبر وأن نشجع الاستثمار الخارجي المباشر في أفريقيا، لتمكين تلك القارة من تحقيق نمو قوي ومستدام ولإدماجها في الاقتصاد العالمي.

وفيما يتعلق بتنفيذ البرامج الخاصة بأفريقيا، فإن نظرة سريعة إلى هيكل الإنفاق تخبرنا أن الاحتياجات الإنسانية

وفي ما يتعلق بالأمن، الذي ما زال يشكل العامل الأساسي في صون السلم والتنمية لأجل طويل، فإننا نؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع ودعم السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. إنها تؤكد الضرورة المطلقة لتخصيص مزيد من الموارد البشرية والمالية من أجل تعزيز قدرات وفعالية الاتحاد الأفريقي في حفظ السلام في دارفور، وبوروندي، والصومال. وفي هذا السياق، ترحب الجزائر بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٤، الذي يتخذ نهجاً مسؤولاً وتنسيقياً في جمع قدرات منع الصراع وتسوية الصراع في أفريقيا. وقد أصبحت هذه الهيئة عاملة، ويجري تنفيذ الخطط الأفريقية الاحتياطية في الميدان، ولا سيما في دارفور. ولكي يتحقق ذلك، استفاد الاتحاد الأفريقي، بطبيعة الحال، من تجارب وخبرات الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام من خلال التعاون الوثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، وكذلك مع مجلس الأمن، كما ينعكس ذلك في جلسة المجلس المنعقدة هذا اليوم بشأن كوت ديفوار (انظر S/PV.5278).

وعن طريق اتباع نهج تكميلي، ولكنه حيوي أيضاً، أناط الاتحاد الأفريقي بأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مهمة العمل على وضع إطار استراتيجي لإعادة البناء بعد انتهاء الصراع للبلدان المتضررة بالأزمات أو الصراعات. وليست هذه المسؤولية، كما أكد عليها التقرير، بالمهمة السهلة بأي حال من الأحوال. ونتيجة لذلك، من الضروري أن يعتمد الاتحاد الأفريقي على الدعم الثابت والمتعدد الأوجه من جانب الأمم المتحدة ووكالاتها، ولا سيما لجنة بناء السلام، التي ستُنشأ بنهاية هذا العام، والأفرقة الاستشارية المخصصة. وبالمثل، مما هو مرغوب فيه رغبة كبيرة أن تقدّم البلدان المانحة والجهات الشريكة الأخرى في التنمية مساهمتها، فيما يتعلق بتوفير موارد مالية إضافية ومساعدات

وبوجه عام، فإنني أشاطر هذا التحليل، ولكن اسمحوا لي أن أدلي بتعليقين. فيما يتعلق بالقطاع الخاص، يبرز التقرير بشكل مؤكد دور ذلك القطاع بوصفه محركا لتحقيق التنمية ولإيجاد فرص العمل وتعزيز الصادرات. ومن هذا المنطلق، فإن الجزائر هي أحد البلدان التي تعتقد أنه من الضروري وضع القطاع الخاص في محور الأنشطة الاقتصادية بوصفه القوة الدافعة الرئيسية لتحقيق النمو والتنمية. ومع ذلك، من الضروري أن نشير إلى أنه، بالنظر إلى أن القطاع الخاص يحركه السعي من أجل تحقيق الربح، من غير المعقول أن نستعيز تماما عن المساعدة الإنمائية الرسمية بالاستثمار الخاص.

والنقطة الأخرى، التي تتابنا شكوك جادة بشأنها، تتعلق بالتأكيد على أن خفض الإعانات الزراعية التي تقدمها بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لمزارعيها من شأنه أن يضر بالعديد من البلدان الأفريقية، التي تُعتبر البلدان المستوردة الصافية للمنتجات الزراعية. ويبدو أن هذا التأكيد لا يأخذ في الاعتبار أهمية الزراعة في الكثير من الاقتصادات الأفريقية، ومعظمها اقتصادات تعتمد على الصادرات الزراعية، وبالتالي، فهي تعاني من هذه الإعانات التي تدفعها البلدان الأوروبية والولايات المتحدة إلى قطاعها الزراعية.

وقد أولى رؤساء دولنا وحكوماتنا، الذين اجتمعوا في أيلول/سبتمبر الماضي لاستعراض السنوات الخمس للأهداف الإنمائية للألفية، اهتماما خاصا لأفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الوثيقة التي اعتمدها بتوافق الآراء. ووضعوا الإطار الملائم وحددوا الأعمال التي سيضطلع بها من أجل المساعدة في تنمية أفريقيا، بوجه عام، ولتنفيذ برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوجه خاص، وذلك بالعمل على توفير الدعم المنسق المستمر الضروري ومساعدة البلدان الأفريقية على تعبئة ما يلزمها من موارد مالية كبيرة لضمان تنمية القارة وتنفيذ البرامج. ولدى

تستهلك بالفعل معظم النفقات، مما يترك هامشا منخفضا بصورة كبيرة لدعم جهود التعمير. ولا يمكن أن يتحقق السلام الدائم في المجتمعات التي تتأثر، بشكل ظاهر أو مستتر، بالفقر أو البطالة أو الجوع أو المرض.

وفي السياق الأفريقي، ما من دليل يبرز التزام أفريقيا بتعزيز الاستقرار والسلام الضروريين لتحقيق تنميتها أفضل من إنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتُخضع تلك الآلية البلدان الأفريقية، التي قامت طوعا بالانضمام إليها، لاستعراض بشأن الامتثال للمعايير المتفق عليها فيما يتعلق بنظام الحكم والديمقراطية. وتُبدي البلدان الأفريقية، من خلال تعهداتها بهذا النهج، التزامها ببناء الأساس اللازم لقيام مجتمع أفريقي منفتح على العالم ومندمج فيه بشكل كامل - أي مجتمع يحترم حقوق الإنسان ويتشبع بالقيم الديمقراطية والحكم الرشيد. وهذه هي رؤية أفريقيا في ثوبها الجديد، التي تسعى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتعزيزها عبر استراتيجية شاملة وبرامج طموحة ومنتجة.

تشكل الأسباب الكثيرة المدرجة في تقرير الأمين العام عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لتفسير الافتقار إلى التقدم فيما يتعلق بالتنمية، أساسا نوعين من العوامل، عوامل داخلية مثل انعدام الاستقرار السياسي وانعدام الأمن والافتقار إلى البنية التحتية المادية الأساسية وصغر حجم الأسواق والمعدل المنخفض لتدفق التجارة بين البلدان الأفريقية نفسها؛ ثم هناك الأسباب الخارجية، مثل استمرار العمل بالقواعد التمييزية والعراقيل التي تعوق التجارة والتي تواجهها أفريقيا، وكذلك البطء في توزيع الموارد من المساعدات التي حان وقتها أو التي تعهد بها المجتمع الدولي لدعم الجهود المبذولة، ولا سيما فيما يتعلق بالأولويات التي حددتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويسر إيطاليا أن تقر بأن عددا كبيرا من البلدان الأفريقية ما زال يحقق التقدم الهام في مجالي التنمية والأمن، كما تم التأكيد عليه في تقرير الأمين العام. ولا تزال سياسات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تُنفذ في مجالات البنية الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصحة والتعليم والبيئة والسياحة والزراعة والصناعة. وتُبين المؤشرات النمو المستمر بالنسبة لعدد من البلدان أكبر مما كان موجودا في الماضي القريب.

إن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران تعمل الآن بكامل طاقتها. وأصبحت بلدان القارة على وعي متزايد بأهمية الإدارة الرشيدة وسيادة القانون. وعدد الصراعات المسلحة الكبرى أخذ في التناقص. والديمقراطية في طريقها إلى الازدهار، والانتخابات الحرة التزيهة تجري بنجاح في أجزاء عديدة من القارة، وأخيرا، يضطلع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية بدور قيادي كل في مجال اختصاصه، وبالذات في مجالي السلام والأمن.

وشركاء أفريقيا أيضا عززوا دعمهم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، عقب اتخاذ عدد من الخطوات المهمة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجموعة البلدان الثمانية، وكذلك في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وما أسماه الأمين العام "تعبئة لم يسبق لها نظير للرأي العام الدولي من أجل دعم أفريقيا" (A/60/178، الموجز)، كان له أيضا دور رئيسي يتعين علينا أن نواصل الحفاظ على حيويته من خلال استراتيجيات الاتصال الملائمة. ومع ذلك، ينبغي أن نكون واقعيين. فلنحقق أفريقيا الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المحدد، وبغية الاستفادة من الزخم الذي ولدته القمة الأخيرة، لا بد من مضاعفة الجهود والوفاء بالالتزامات وكفالة التنفيذ.

منظومة الأمم المتحدة خريطة طريق وأهداف واضحة تحتاجها لتحقيق ذلك. ولكي تفعل ذلك، من الضروري أن تحسن الأمم المتحدة نوعية وفعالية برامجها وأن تزيد الجهود التي تبذلها لكي تُكمل المعونة التي تقدمها لأفريقيا بأعمال الدعوة الملائمة والأنشطة التمويلية.

السيد مانثوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد إيطاليا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتدعم بحارة محاور العمل من أجل تنمية أفريقيا التي عُرضت في هذا البيان. وفي إطار المساهمة الوطنية لإيطاليا في مناقشة اليوم، أود أن أتقدم ببضعة تعليقات إضافية.

اسمحوا لي، أولا، أن أشكر الأمين العام، وكذلك المستشار الخاص المعني بأفريقيا، على تقريريهما الأخيرين حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأسباب الصراع في أفريقيا، اللذين يوفران أفضل خلفية لمناقشتنا واللذين نتقاسم كل ما فيهما من استنتاجات وتوصيات.

تُعد هذه المناقشة أول فرصة تتاح للجمعية العامة لتقييم نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة من منظور أفريقي، وللتابعة الالتزام بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا الذي تعهد به رسميا رؤساء دولنا وحكوماتنا. إن الآراء التي تم الإعراب عنها اليوم، ولا سيما من جانب الدول الأفريقية الأعضاء، تذكّرنا بضرورة بذل كل الجهود للنهوض بخطة التنمية وتوفير مدخل مفيد لمنظمتنا، ولا سيما الآن، بينما تتناول الأمم المتحدة التحدي المتمثل في كيفية ضمان تنفيذ الوثيقة الختامية بجميع عناصرها.

كما تتيح هذه المناقشة السنوية فرصة فريدة لأن تقيم الأمم المتحدة التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي.

وتتحمل إيطاليا نحو ٥ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام، يكرس معظمها لأفريقيا، وهي تتعاون مع شركائنا في مجموعة الـ ٨ للنهوض بالقدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام. وبالعامل المشترك مع الولايات المتحدة، أنشأنا، في فيسيرا بإيطاليا، مركز تفوق لوحدة شرطة تثبيت الاستقرار، الذي سيتولى تدريب وحدات شرطة متخصصة، وبالذات من البلدان الأفريقية، للمشاركة في عمليات دعم السلام. وستبدأ دورات التدريب في الشهر المقبل، وسيشارك فيها عدد من الضباط ينتمون إلى أربعة بلدان أفريقية. وتدعم إيطاليا أيضا أنشطة بناء السلام والإدارة الرشيدة التي يضطلع بها أفراد مدنيون أفارقة وتديرها جامعة بيزا بإيطاليا بالاشتراك مع جامعة أكرا في غانا، وتشمل متدربين من ٢١ بلدا أفريقيا.

وتشجع إيطاليا النهوض بالديمقراطية في أفريقيا، بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الدعم المباشر لبرلمانات ثمانية بلدان أفريقية. وساعدنا أيضا في تمويل الانتخابات في أربعة بلدان أفريقية في عام ٢٠٠٥، ونفذنا شراكات مع ثلاثة بلدان أفريقية في مجال الإدارة الإلكترونية، ووفرننا موارد كبيرة للبرنامج الأفريقي للجرد الإداري، الذي تقوده إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والذي يشارك فيه ٢٨ بلدا من القارة الأفريقية.

وأطلقنا أيضا عدة مبادرات لتشجيع تدفقات الاستثمار الإيطالي الخاص إلى أفريقيا، إيماننا بأن النفاذ إلى الأسواق العالمية، والتجارة العالمية، والاستثمار الخاص، وتنظيم المشاريع، تمثل محركات قوية ستدفع عجلة النمو والتنمية في أفريقيا.

وستستمر إيطاليا في تقديم إسهام كبير في تلك الجهود على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. واسمحوا لي أن أنوه ببعض من المجالات التي ركزت عليها حكومتنا جهودها في الآونة الأخيرة.

ألغينا ٢,٨ بلايين دولار من الديون المستحقة على البلدان الأفريقية. وهذا يعني، بالنسبة لـ ١٢ بلدا، إلغاء ديونها المتعلقة كاملة. والموارد المحررة من هذا السبيل تستخدم من قبل البلدان المستفيدة في تمويل خطط وطنية للحد من الفقر وتحقيق التنمية. كما تدعم إيطاليا التنفيذ السريع للمبادرة التي طرحتها مجموعة الـ ٨ مؤخرا، بإلغاء كل الديون المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف من البلدان الأفريقية المدرجة في مبادرة ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية.

وتعد إيطاليا ثالث أكبر المانحين للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛ فقد ساهمت فيه حتى الآن بمبلغ ٧٤٥ مليون دولار، وهي تروج بنشاط لأن يعمل الصندوق المشاريع الناجعة والفعالة في أفريقيا.

إن ما يقرب من ٥٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لإيطاليا، يوجه إلى أفريقيا. وتستخدم حصة كبيرة من تلك الموارد في برامج الزراعة والأمن الغذائي، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الزراعية والغذائية، ووفقا لأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وتشكل التنمية الريفية المتكاملة عنصرا مهما في جهودنا التي تتضمن تنفيذ برامج كبرى في أفريقيا جنوب الصحراء، كتلك الجارية في كيتا بالنيجر، وفي آرسى وبيل في إثيوبيا، والتي تبلغ قيمة كل منها ٧٥ مليون دولار. كما أطلقت مؤخرا برامج لمكافحة التصحر وحماية البيئة في الجنوب الأفريقي، إلى جانب دعمنا التقليدي لغرب أفريقيا من خلال نادي الساحل.

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. أطلقوا إشارة تفيد بأنهم ملتزمون بحل مشاكل القارة وتحمل المسؤولية عن تهيئة الظروف السياسية الصحيحة المؤاتية للتنمية.

وكما لاحظ رئيس نيجيريا، أوباسانجو، فإن أفريقيا في حالة تطور. ونتيجة لذلك يوجد الآن تركيز أكبر على الصعيد الدولي، على مشاكل أفريقيا الإنمائية. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أصبحت، من نواح عديدة، الآلية الأساسية التي تسعى من خلالها المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والشركاء الإنمائيون إلى التعامل مع أفريقيا. يشهد على ذلك التقرير الصادر عن لجنة أفريقيا التي ترأسها المملكة المتحدة، والمعنون "مصلحتنا المشتركة"، وتقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية (A/59/727). وهذان التقريران لم يوفرا تحليلا مستقلا ولم يقدموا بعض سبل العلاج لمشاكل أفريقيا فحسب، بل إنهما أيضا عززا العمل الممتاز الذي تضطلع به الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

إن الشراكة الجديدة، من نواح عديدة، تبلغ البلدان النامية الرسالة التي تنبئها إلى أنه ليس أمامها من خيار سوى اعتماد وتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية الخاصة. الأمر الذي يتسق مع فكر سنغافورة التي تؤمن بأنه لا يوجد نموذج للتنمية يصلح للجميع، وأنه من المهم أن تتولى الحكومات إعداد استراتيجياتها الوطنية الخاصة، لأنها الوحيدة التي ينبغي أن تعرف ما الذي يخدم مصالح شعوبها على الوجه الأفضل. ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن هناك أيضا بعض المكونات الأساسية التي يجب أن تكون جزءا من أية استراتيجية وطنية للتنمية. وما لم نستوعب تلك الأساسيات بالشكل الصحيح، فمن غير المرجح أن تنجح تلك الاستراتيجيات، أو يكون لها ذلك الأثر الإيجابي الرئيسي الذي نود أن يكون لها من حيث تحسين نوعية حياة مواطنينا.

وأخيرا وليس آخرا، تسهم إيطاليا في الحفاظ على التراث الأفريقي الفني والثقافي. وأهم مثال على ذلك إعادة مسلة أكسوم إلى إثيوبيا مؤخرًا.

وترحب إيطاليا بقيام الأمم المتحدة بدور فعال في تشجيع ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. والواقع أن هذا أيضا سبب آخر يستوجب تعزيز منظومة الأمم المتحدة وجعل النظام المتعدد الأطراف فعالا بحق، وهو ما تعهد به زعمائنا في هذه القاعة قبل شهر واحد لا أكثر.

وختاما، أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في إعادة التأكيد على الحاجة إلى جهود أفريقية متجددة، وإلى دعم دولي ملموس ومتواصل. وتطلع إيطاليا إلى إحراز تقدم، إلى جانب جميع الشركاء، في مرحلة تنفيذ التزاماتنا، انطلاقا من روح المساءلة المتبادلة والشراكة المعززة التي بدأت تبرز في إطار منتدى الشراكة الأفريقية.

السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية):

انقضت أربع سنوات منذ أطلق الزعماء الأفارقة مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. والنتائج التي تحققت منذ ذلك الحين مختلطة. فبينما أحرز تقدم في مجالات عديدة - وهو ما يشهد عليه تقرير الأمين العام الموحد الثالث عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي. للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/60/178)، والتحسينات الاقتصادية التي شهدتها القارة - فالواقع أيضا أن أفريقيا ما زالت تواجه تحديات مهولة عديدة؛ من بينها عدم وجود بنية أساسية جيدة التكامل لوسائل النقل، والديون المتراكمة، والافتقار إلى تدفقات كافية للاستثمار المباشر الأجنبي، ووجود ثغرات عميقة في قطاعي الصحة والتعليم، بما في ذلك التهديد الخطير الذي يمثله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وصحيح أنهما مشاكل ضخمة، ولكنها ليست مستعصية على الحل. والشيء المهم هنا هو أن الزعماء الأفارقة، من خلال

القطاع المدني العام، محايدون وفعالون وشرفاء، تم تعيينهم وترقيتهم بناء على الكفاءة وحدها. واتبعنا أيضا سياسة اقتصادية واقعية وعملية لا تقوم على عقيدة نظرية. ومع أننا رفضنا الاستعمار، فإننا قبلنا بالتراث الاستعماري. وأقررنا بأن استمرار الماضي يساعد تطورها إلى قطاعات نمو جديدة. ولذلك، شجعنا الأوروبيين والأمريكيين واليابانيين ورجال الأعمال من كل الجنسيات الأخرى على البقاء وزيادة استثماراتهم. وتحاشينا الفخ المغربي المتمثل في تأميم التجارة والصناعة والأراضي والممتلكات.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد حشاني (تونس).

ونبذنا الحكمة والاستقامة السياسية التقليدية التي كانت سائدة في الستينات، بل حتى في السبعينات، والمتمثلة في معاداة الشركات المتعددة الجنسيات. ولم نقبل بالعقيدة القائلة بأن الشركات المتعددة الجنسيات ستحيل البلد إلى ما يسميه رجال الاقتصاد بـ "التبعية"، بل بالعكس، دأبنا على طلب الاستثمار الأجنبي للشركات المتعددة الجنسيات، بصرف النظر عن جنسيتها. والواقع هو أن هذه الشركات كانت تمتلك التكنولوجيا والدراية والتقنيات والخبرة والأسواق، فقررنا أنها طريقة سريعة للتعلم أثناء العمل، وقررنا العمل لها ومعها. والحق أن الشركات المتعددة الجنسيات ما فتئت، عاملا حاسما من عوامل نمو سنغافورة.

وهناك ركن أساسي آخر من أركان استراتيجتنا للتنمية الاقتصادية هو التعليم. فلا خيار أمام بلد صغير، ليس فيه أي مورد طبيعي باستثناء موارده البشرية، إلا أن يكون كل مواطن فيه متعلما وذا معرفة لكي يتلقى المعرفة ويشارك ويضيف إليها قيمة. إنها الطريقة الوحيدة لأي بلد، لا سيما بلدا صغيرا، ليكون في طليعة التنافس العالمي. وهذه هي أيضا الفلسفة الكامنة وراء برنامج سنغافورة للتعاون، الذي بدأ عام ١٩٩٣، للمساعدة على تقديم التدريب إلى البلدان

وقد أُلح وولفوتيز رئيس البنك الدولي إلى تلك المكونات الأساسية في خطابه عن اجتماعاته السنوية الأخيرة، إلى مجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة عندما قال:

"إننا نعرف أن النمو الاقتصادي المتواصل أمر أساسي بالنسبة للتنمية والحد من الفقر. ونعرف أيضا أن العديد من العوامل المحركة لا يمكن قياسها بالأرقام، لأنها أصعب من أن تقاس، ومن الصعب التنبؤ بها وكثيرا ما تكون صعبة في إحداث تأثير، وهناك اتجاه إلى إغفال هذه العوامل على اعتبار أنها "هلامية".

"وسيكون ذلك من باب الخطأ لأن التنمية المستدامة تتوقف على القيادة والمساءلة، وعلى المجتمع المدني والمرأة، وعلى القطاع الخاص، وعلى سيادة القانون، بقدر ما تتوقف على العمل أو رأس المال".

والخبرة التي اكتسبتها سنغافورة في مجال التنمية على امتداد السنوات الـ ٤٠ الماضية، تثبت صحة تحليل السيد وولفوتيز للعناصر الأساسية اللازمة للنمو الاقتصادي المتواصل. وكان هدفنا الأول في سنغافورة عندما حصلنا على الاستقلال في ١٩٦٥، هو صوغ الحكومة في شكل أداة فعالة للسياسة العامة. وكان ذلك يتطلب وجود زعماء أقوياء يتحلون بالزاهة والعدالة، ولا يستأهلون وينالون احترام الشعب فحسب، بل يكون لديهم أيضا إحساس بالوصاية، أي أنهم يتولون زمام مصائر مواطنيهم بصفة مؤقتة فقط، وأن واجبهم ليس مجرد الوفاء بتلك الأمانة، بل أيضا تسليمها لأيدٍ قديرة وجديرة بالثقة بنفس القدر.

وقد أعدت تدابير قوية للقضاء على الفساد. وفي نفس الوقت، كان يساند القيادة السياسية موظفون في

البشرية، للمساعدة - في نطاق مواردنا المحدودة - على الإسهام في التنمية الأفريقية.

كان المؤرخ الأفريقي العظيم جوزيف كي - زيربو يقول إن من المستحيل إثناء الآخرين. ولا يمكنك النماء إلا بنفسك، فكن صاحب الفضل في ثنائك الذاتي. وهذا تماما ما ترمي إليه "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا". ولكن أود أن أضيف إلى ذلك قولي إن قليلا من المساعدة التي يقدمها العالم الخارجي ستكون دائما ذات فائدة، خاصة عندما تبدأ عملا، كما هي الحالة فيما يتعلق بالشراكة الجديدة، التي لم تتجاوز الرابعة من عمرها. ولئن كانت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مبادرة إقليمية، تظل الحقيقة أن أفريقيا، بل يظل حتى معظمنا، غير قادرين على القيام بذلك وحدنا، حتى في أفضل الأحوال.

عندما حصلت سنغافورة على الاستقلال عام ١٩٦٥، ورغم كونها ميناء حرا، على اتصال بباقي أنحاء العالم، لجأنا إلى الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتزويدنا بالمساعدة الفنية والمشورة الاقتصادية. وينبغي لبلدان أفريقيا وغيرها أن تحذو حذونا عندما تقع في شرك الفقر. كتب البروفيسور جيفري ساكس في مجلة "تايم" مقالا مؤرخا ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ قال فيه إنه:

"ربما كان الأهم اليوم [أن نلاحظ] أن كثيرا من المناطق التي تخلفت كثيرا قد واجهت عقبات ومشقات خاصة: من أمراض الملاريا إلى مناخ معرض للجفاف في مواقع غير مناسبة للري، وإلى العزلة القسوى في الجبال والمناطق غير الساحلية ... وغير ذلك من العوائق التي تركت تلك المناطق خارج التيار الرئيسي ... للنمو الاقتصادي. [وهذه البلدان] تواجه تحديات تكاد تكون مجهولة

النامية الأخرى في مجالات اكتسبنا خبرات فيها على مدى الأعوام.

واكتشفت سنغافورة في فترة مبكرة أن هناك بضع مشاكل تواجهها، لم تواجه الآخرين. ولذلك تعلمنا من الغير ولم نخترع العجلة من جديد في غير ضرورة، إلا للتكيف بما يلائم ظروفنا الخاصة، ولنفس السبب، نؤمن بمشاطرة خبرتنا في التنمية مع غيرنا، بما يشمل أصدقاءنا الأفارقة. ونقر بأن خبرتنا قد لا تناسب البعض، ولكننا على استعداد، ويسعدنا أن نشاطرها مع كل من قد يجدها مفيدة.

قدمنا، بموجب برنامج سنغافورة للتعاون، تدريباً في مجال الموارد البشرية إلى أكثر من ٣٦ ٠٠٠ موظف من ١٦٠ بلداً، بما في ذلك ٣ ٧٠٠ موظف من ٤٧ بلداً أفريقياً. وفي إطار برنامج الشراكة بين اليابان وسنغافورة للقرن الحادي والعشرين وإطار برنامج التدريب المشترك على التعلم التابع لكمونولث سنغافورة، أعدنا دوراتنا بما يلبي احتياجات أصدقائنا الأفارقة، وذلك، مثلاً، بتقديم دورة في إدارة الموارد البشرية في الخدمة المدنية. ونحن مستعدون لإعداد دورات أخرى، ونرحب باستمرار المشاركة الأفريقية في دورات برنامج سنغافورة للتعاون.

واستضافت سنغافورة أيضاً، غير دورات التدريب، عدداً من الزيارات الدراسية قام بها أفارقة، ورعت مشاريع تقديم خبراء استشاريين استجابة لطلبات محددة وردتنا منفرادى البلدان الأفريقية. وعلى سبيل المثال، قام في الشهر الماضي ١٣ من رؤساء بعثات جنوب أفريقيا في البلدان الآسيوية بزيارة سنغافورة للاطلاع على تجربة سنغافورة في تعزيز التجارة الدولية. هذه هي بعض الأمور الصغيرة التي قمنا بها، والتي سنواصل القيام بها، في مجال تدريب الموارد

كان من مصلحتنا الذاتية الجماعية أن نعمل مع أصدقائنا الأفارقة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وذلك للموازنة بين الوجه الأعلى والوجه السفلي للعولمة الاقتصادية.

وختاماً، اسمحوا لي بأن أقول إنه لا شك في أن وجود قيادة وطنية قوية يساندها استعراض النظراء الإقليمي والدعم الدولي يشكل توليفة قوية لتحسين أداء الحكومات. وكما أشار التقرير المرحل على حق:

”ويكمن التحدي الرئيسي في استغلال الفرصة المتاحة والحفاظ على الزخم بالتأكد من أن الحكومات الأفريقية تضاعف جهودها لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في حين يفي شركاء التنمية بالتزاماتهم بدعم أفريقيا“ (A/60/178، الفقرة ٥٩).

إني على ثقة بأن أفريقيا وشركاءها في التنمية وأصدقائها سيكونون في مستوى مواجهة هذا التحدي. وعلى حد تعبير الرئيس ثابو مبيكي، هذا، في نهاية الأمر، هو ”موسم أمل أفريقيا“. يجب أن نعمل معاً نحن وأفريقيا، للتأكد من تحقيق أهدافنا الإنمائية المشتركة.

السيدة الملا (الكويت): يطيب لوفد بلادي المشاركة في مناقشة بند ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا“، ولقد تابعنا باهتمام من خلال تقرير الأمين العام الثالث من نوعه، التقدم المحرز في مجال الدعم المقدم من المجتمع الدولي لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. إن شعورنا هذا ينطلق من أن الكويت أولت هذا الموضوع اهتماماً كبيراً لأنه يتعلق بمصلحة ومشاكل الدول الأفريقية التي تربطنا بها علاقات تاريخية وثيقة.

لقد مضت أربع سنوات منذ أن اعتمد زعماء الدول الأفريقية مبادرة الشراكة الجديدة، التي تهدف إلى تحقيق نمو

في بلدان العالم الغنية، وهي تحديات تزعج لمجرد التفكير فيها“.

في دنيا ما بعد الحرب الباردة المعولمة، يترهن مدى نجاح البلدان على مستوى تمكنها من الانخراط في شبكة الاقتصاد العالمي. أما بديل ذلك - وهو ليس بديلاً حقيقياً - فهو التهميش. وفي هذا الصدد، شجعنا كثيراً، نحن في آسيا، الإعلان الذي اعتمدته الزعماء في مؤتمر القمة الآسيوية - الأفريقية، الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بضرورة تركيز التعاون على ثلاثة أركان أساسية هي: العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، والعلاقات الثقافية.

إن المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الإنمائية يمكنها، وعليها أن تواصل مساعدة الحكومات الأفريقية على صياغة استراتيجيات وطنية بغرض دمجها في تيار الاقتصاد الرئيسي. وما لم نفعل ذلك جميعاً، يحدق بنا خطر داهم، خطر أن تتخلف أفريقيا عن سائر بلدان العالم، رغم أفضل جهود قادتها وشعوبها. وفي هذا السياق، نرحب بالقرار الذي اتخذته مؤخراً مجموعة البلدان الثمانية، وكذلك بالقرار الذي اتخذته من ثم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإلغاء الديون غير المدفوعة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونحن نتطلع متشوقين إلى تنفيذه الكامل الصريح. إذا تعاضم الإحساس بالظلم والإجحاف بشكل مفرط، تصبح مشاكل أفريقيا، بطريقة أو بأخرى، مشاكل سائر بلاد العالم.

إن العولمة الاقتصادية، مع توفيرها للبلدان خيارات وأسواقاً غير محدودة، قد سلطت الضوء أيضاً على مشاكل الفقر والإرهاب والمرض. صحيح أن التحديات والفرص وجهان لعملة واحدة. ومكافأة الاستجابة لتحديات العولمة هي إمكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية. ولذلك

في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حيث تم خفض عبء المديونية المستحقة تجاه الصندوق لهذه الدول من خلال إعادة جدولة تلك الديون على فترة ٤٠ عاما، منها فترة سماح قدرها ١٦ عاما، وبأسعار فائدة تتراوح بين ٠,٥ في المائة و ٢ في المائة، وهي شروط أكثر تيسيرا من الشروط الأصلية لتلك القروض. كما أن الصندوق بصدد تخفيف مديونية دول أفريقية أخرى حال وصولها إلى نقطة الإكمال في إطار المبادرة المذكورة. وأشير هنا من مبدأ الشراكة بين الدول النامية ذاتها إلى دور صندوق الأوبك أيضا في إطار تخفيف المديونية الخارجية عن ١٨ دولة أفريقية.

إن معالجة المديونية أو إلغاء الديون أمر لن يكون عمليا أو ذا فائدة إذا لم يُستكمل بتوفير المبالغ المخصصة للمساعدات الإنمائية. وتفتخر الكويت بتنفيذ جميع التزاماتها الدولية ومواصلة إسهاماتها في دعم برامج التنمية الاقتصادية للدول النامية عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الذي قدم قروضا إنمائية تصل إلى ١٢ مليار دولار استفادت منها أكثر من مائة دولة في مختلف مناطق العالم، ٤٠ في المائة منها دول أفريقية، حيث أن المتوسط العام للمساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها دولة الكويت كنسبة من دخلها القومي يساوي حوالي ضعف النسبة التي حددتها الأمم المتحدة، والتي تبلغ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي للبلدان المتقدمة النمو.

لقد ساهم الصندوق في موارد العديد من المؤسسات الإنمائية في أفريقيا، حيث حصل الصندوق الأفريقي للتنمية على مساعدات تمويلية وصلت حتى منتصف ٢٠٠٥ إلى ١٩٦,٧ مليون دولار. كما حصل البنك الأفريقي للتنمية على ١١٥ مليون دولار، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا على ٤٨ مليون دولار، في حين حصل البرنامج

متكافئ على نطاق واسع بمكّن أفريقيا من تخفيف حدة الفقر والاندماج بصورة أفضل في الاقتصاد العالمي. ويحدونا الأمل في أن تساعد القرارات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، التي تم اتخاذها في العديد من المؤتمرات الدولية، والقرارات التي تضمنتها الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع الرفيع المستوى، على إرساء قواعد شراكة بين الدول المتقدمة والدول النامية تساهم في استقرار ونمو العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول وتضع أسسا متوازنة وعادلة للتجارة الدولية، يتحمل فيها كل طرف مسؤولياته، وتلبية احتياجات أفريقيا الخاصة.

إن محاولة الدول الأفريقية التغلب على الحلقة المفرغة للتخلص من عبء المديونية من جهة وتأمين الموارد المالية لأهدافها الإنمائية من جهة أخرى، هما من أبرز التحديات التي تواجهها القارة الأفريقية. كما أن استفادة بعض الدول الأفريقية المثقلة بالديون من عمليات إلغاء الديون الثنائية التي أعلنتها بعض البلدان المانحة، كالقرار الذي اتخذته بلدان مجموعة الثمانية بالإلغاء المتعدد الأطراف لنسبة ١٠٠ في المائة من الديون المستحقة على ١٨ بلدا من البلدان المنخفضة الدخل ومنها ١٤ بلدا أفريقيا، بشطب ديون قيمتها ٤٠ بليون دولار، يعد أمرا إيجابيا لفت انتباه الكويت، التي كانت سباقة، قبل إعلان مبادرة الشراكة الجديدة بفترة طويلة بالعمل على تخفيف عبء الديون عن دول القارة الأفريقية، وذلك خلال البيان الذي تفضل حضرة صاحب السمو أمير البلاد بإلقائه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والأربعين لعام ١٩٨٨ والذي طالب فيه المجتمع الدولي والدول المانحة تحديدا بالعمل على تخفيف الديون التي تنقل كاهل الكثير من اقتصادات الدول النامية وإلغائها عن الدول ذات الاقتصادات المتعثرة.

لقد ساهم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في تخفيف عبء المديونية الخارجية عن أربع عشرة دولة أفريقية

إن أسعار النفط كأى سلعة أساسية تتأثر بعوامل عدة، من بينها عوامل جغرافية وعوامل اقتصادية متعددة تشمل المضاربات في أسعار النفط الذي تشهده الأسواق الغربية مثل الصندوق التحوطي.

إن الكويت تعمل جاهدة لضمان استقرار سوق النفط في العالم، وذلك لحفظ وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي للجميع، وتساهم بفعالية عبر صندوق الدول المصدرة للنفط في العديد من المشاريع التنموية في البلدان النامية، حيث استفادت ٩٩ دولة من المساعدات التي يقدمها الصندوق، منها ٤٦ دولة أفريقية. وبلغ حجم القروض الممنوحة، حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ٥,٣٨٢ بليون دولار. ويشمل مبدأ الشراكة هذا مساهمة صندوق الأوبك في رأس مال الصندوق المشترك للسلع الأساسية وتقديم المنح اللازمة لمساعدة الدول على الاكتتاب فيه ومساهمته في الحساب الخاص لمكافحة مرض متلازمة فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

إن الشراكة ليست عملية مؤقتة، بل هي عمل دؤوب يستلزم النفس الطويل والتقييم المستمر. ولقد شاهدنا في الكويت ومن واقع مشاركة الصندوق الكويتي المتواصلة في الاجتماعات الوزارية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي منذ مطلع الثمانينات، أن بزوغ أو نمو فكرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتدل على سياسة انبعاث أفريقيا. إن ما يؤهل هذه الفكرة، هذه الشراكة الجديدة، للنجاح هو التصميم الأفريقي على إنجاحها. وإن ما سيساهم في نجاح هذه الشراكة هو التزام المجتمع الدولي بتنفيذ ما تعهد به من إجراءات.

السيد روك (كندا) (تكلم بالانكليزية): تقدر كندا إتاحة هذه الفرصة لتسجل ملاحظاتها وتعيد التأكيد على

الخاص لمساعدة الدول الأفريقية جنوب الصحراء على مساعدات بلغت ١٥ مليون دولار.

وقدم الصندوق الكويتي للتنمية منحا ومساعدات فنية بلغت حتى منتصف عام ٢٠٠٥ حوالي ٣١٣ مليون دولار. ويساهم الصندوق في العديد من البرامج التأهيلية ويُشهد له بالمساهمة في إنجاح البرنامج الأول لمكافحة وباء العمى النهري. بمبلغ يزيد عن ١٠٠ مليون دولار لصالح ١١ دولة أفريقية. واستمرت مساهمته حتى المرحلة الخامسة في عام ٢٠٠٣ لتشمل ١٩ دولة أفريقية أخرى، من بينها أنغولا وملاوي وموزامبيق وتزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولعلي أذكر هنا أيضا مساهمة الصندوق في مؤسسة أمراض المناطق المدارية، حيث أن الصندوق الكويتي عضو مؤسس فيها. كذلك مساهمتنا في المعهد الدولي للقانون والتنمية الذي استفادت منه عدة دول أفريقية.

إن الكويت تشير إلى ما تضمنه تقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الوارد في الوثيقة (A/60/178) "بأنه سيكون هناك خطر حقيقي لمزيد من تراكم الديون إذا استمر الارتفاع الحالي في أسعار النفط، خاصة للبلدان المنخفضة الدخل غير المنتجة للنفط، وأن ارتفاع أسعار النفط في السبعينات والثمانينات كان من الأسباب الرئيسية لأزمات الديون التي تعاني منها حاليا العديد من البلدان الأفريقية". إن مثل هذه العبارات هي محاولة لتبسيط مسألة معقدة. كما أن مثل هذا الشرح يغفل عوامل مرادفة أخرى لأزمة المديونية في السبعينات والثمانينات، ومن بينها انخفاض إيرادات الدول الأفريقية من صادرات سلعها الأساسية، وكذلك القيود التجارية والضرائب على سلع الدول النامية.

ولكن على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله، من جانب الأفارقة وشركائهم في التنمية على حد سواء، ليتسنى لنا تحقيق رؤية الشراكة الجديدة. وقد كان التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في معظم أفريقيا مخيباً للآمال. ولا تزال تأثيرات الصراع والأمراض المعدية مدمرة. ولا يزال الفقر متفشياً على نطاق واسع. ومن المحزن أن قدرًا كبيراً من طاقة الأفارقة وقدرتهم الإبداعية يتركز على البقاء على قيد الحياة على الأجل القصير، بدلاً من التركيز على التنمية الطويلة الأجل. هذا ما يجب أن يتغير. ولهذا السبب يجب علينا أن نضاعف جهودنا الجماعية لترجمة أفكار الشراكة الجديدة اليوم إلى واقع غداً.

ظلت كندا تنظر دائماً إلى الشراكة الجديدة بوصفها التزاماً طويل الأجل. ومن الضروري أن يستمر التزامنا، والتزام المجتمع الدولي الموسع، بالعمل مع الأفارقة لإتاحة وقت لتنفيذ مبادئ الشراكة الجديدة وبرامجها ليتسنى لها أن تعطي نتائج إيجابية.

ولهذا السبب، أسعدنا أن أفريقيا كانت في صميم جدول أعمال قمة البلدان الثمانية في غلينغز في تموز/يوليه. وقد اجتمع قادة البلدان الثمانية مع نظرائهم من عدد من البلدان الأفريقية، وحددوا التزامهم بهذه الشراكة والعمل معاً على الأجل البعيد.

وإذ ننتقل إلى مرحلة تنفيذ الشراكة الجديدة، فإن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أكثر تطوراً ييسر بالخير. وتثبت هذه الآلية التزام عدد من الحكومات الأفريقية بتحسين الحكم. ونرحب بحقيقة أن ٢٣ بلداً أفريقياً وقعت الآن على هذه المبادرة الجسورة والخلاقة. وقد ابتدأت الآن أولى عمليات الاستعراض، وننتطلع إلى إصدار التقارير - تقرير عن غانا وآخر عن رواندا - في الشهور القادمة.

التزاماتها، ونحن نجري معا تقييما للتقدم الذي أحرزته الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

عندما استهلّت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في عام ٢٠٠٢، رحبت بها كندا بوصفها إطاراً طموحاً وواقعياً لتحقيق التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا. والأفضل من كل ذلك، أنها كانت خطة وضعها الأفارقة أنفسهم وهم أصحابها. وقدمت تصوراً لإدماج تلك القارة الرائعة إدماجاً كاملاً في الاقتصاد العالمي وتحقيق إمكانياتها الهائلة. وباعتماد الشراكة الجديدة، لم يثبت الاتحاد الأفريقي وأعضاؤه التزامهم بتحسين الحكم فحسب، بل قدموا أيضاً للمجتمع الدولي وسيلة لينضم إليهم في شراكة لدعم تنمية أفريقيا.

وتحظى الشراكة الجديدة بدعم كندا الحماسي منذ البداية. وكندا بوصفها رئيساً لمجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٢، عملت مع شركائنا لوضع خطة عمل مجموعة البلدان الثمانية المتعلقة بأفريقيا، التي استهلّت في قمة مجموعة الثمانية في كاناناسكيس، في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ استجابة لأولويات الشراكة الجديدة.

إن خطة عمل مجموعة البلدان الثمانية المتعلقة بأفريقيا تعمل بنجاح. وتحدث الشراكة الجديدة أثراً ملموساً. فقد تحسّن الحكم في عدد من البلدان. ويقدر أن يتجاوز النمو الاقتصادي للقارة ٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، مما يعكس تحسّن الإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات. وقدم الأفارقة أنفسهم القيادة وحققوا تقدماً كبيراً في حل عدة صراعات أعاقّت التنمية وأزهقت الأرواح وأضرّت بمستقبل أناس كثيرين جداً. وكما لاحظت، حقق الأفارقة أنفسهم هذا التقدم، وشارك فيه أناس في مواقع قيادية وآخرون يعملون في المجتمعات، لضمان أن تأخذ أفريقيا مكانها اللائق في المجتمع الدولي وأن يحقق الأفارقة إمكانياتهم.

الرسمية الكندية المقدمة إلى أفريقيا في الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٩.

وقطاع الصحة أحد القطاعات ذات الأولوية في المساعدة الإنمائية التي نقدمها، لا سيما مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويبلغ الآن مجموع مساهمات كندا في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، منذ إنشائه، نحو ٥٥٠ مليون دولار كندي. وسنواصل العمل من أجل القضية المشتركة المتمثلة في التغلب على هذه الأمراض الفتاكة.

وكندا ملتزمة بالشراكة الجديدة على الأجل الطويل. ونستمد التشجيع من التقدم الذي أحرز. وندرك الحاجة الملحة إلى تحقيق أكثر من ذلك بكثير. ونحن مصممون على مواصلة العمل مع شركائنا الأفارقة. وندعم جهودهم الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجهها أفريقيا. وستتمكن معاً من تمكين القارة من تحقيق إمكانيتها الكاملة للاستفادة من جميع أبناء شعبها ومن أجل مصلحة العالم بأسره.

السيد لي لونغ منه (فيت نام) (تكلم بالانكليزية):
يؤيد وفدي البيانيين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثل جامايكا الموقر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل ماليزيا الموقر باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

ونخطط علماً بسرور بالتقرير المشجع الذي قدمه الأمين العام عن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ودعم المجتمع الدولي لها. وكما جاء في التقرير، أحرز قدر كبير من التقدم في تعزيز السلم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وقد صممت برامج ومشاريع عديدة لتغطية جميع القطاعات الأساسية بغية نقل البلدان الأفريقية إلى مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويشجعنا أن مجموعة البلدان الثمانية قررت الإلغاء على نحو متعدد الأطراف لنسبة

وتشارك كندا الآخرين في دعم الجهود الأفريقية الرامية إلى منع نشوب الصراعات الإقليمية وممارسة الوساطة لحلها وتسويتها، وفي دعم قدرة أفريقيا في ميدان حفظ السلام. وكندا فخورة بتقديم المساعدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في دورها الهام جداً في تعزيز الأمن في دارفور.

وإذ أتحوّل للحديث بإيجاز عن المسائل الاقتصادية، أسمحوا لي أن أعرب عن قناعتنا بأن النمو الاقتصادي المستدام في أفريقيا يتطلب، في جملة أمور، تحرير قدرة القطاع الخاص في أفريقيا وإدماج القارة في الاقتصاد العالمي. وفي وقت سابق من هذا العام، أسست كندا صندوق الاستثمار الكندي لأفريقيا، وهو مبادرة مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص مصممة لتوفير رأس مال مخاطر للاستثمارات الخاصة في أفريقيا. وبتأسيس هذا الصندوق، نأمل أن نشجع الاستثمار الأجنبي يكون الذي سيكون له تأثير إيجابي على تنمية القارة.

وكندا ملتزمة أيضاً بالخروج بنتيجة طموحة من جولة الدوحة الإنمائية. ويجب فتح أسواق البلدان المتقدمة النمو للمنتجات الأفريقية. وفي عام ٢٠٠٣، فتحت كندا أسواقها لجميع المنتجات تقريباً من أقل البلدان نمواً. ويجب إلغاء إعانات الصادرات الزراعية، لإعطاء فرصة مساوية للمنتجين من البلدان النامية في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. ومن المهم أيضاً أن تعمل أفريقيا، بدعم الشركاء في التنمية، لبناء قدرتها على الاتجار والتنافس في الاقتصاد العالمي.

ستظل المساعدة الإنمائية تؤدي دوراً هاماً جداً في النهوض بمجدول أعمال الشراكة الجديدة. وتفي كندا بالتزامها الذي قطعته في عام ٢٠٠٢ بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٨ في المائة سنوياً وتوجيه أكثر من ٥٠ في المائة من ذلك المبلغ إلى أفريقيا. وستضاعف المساعدة الإنمائية

عالية في المساعدة الدولية لأفريقيا، ولا سيما بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وفييت نام ترحب بتعهد فرادى أعضاء مجموعة الثمانية بزيادة المساعدات لأفريقيا أو حتى مضاعفتها، وبتعهد أعضاء الاتحاد الأفريقي بمضاعفة مساعداتهم الإنمائية في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠، مع تخصيص ٥٠ في المائة على الأقل من الزيادة لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء. ونحن نشرك الآخرين في ترديد الدعوة إلى شركاء التنمية للوفاء بتعهداتهم فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للبلدان الأفريقية.

لا تزال التجارة تشكل عنصراً مهماً جداً لمعظم البلدان الأفريقية. ومن أجل مساعدتها في ذلك الصدد، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفتح أسواقها على نحو أكبر لصادرات البلدان الأفريقية وأن تتخذ التدابير الضرورية لوضع حد لدعمها لصادراتها الزراعية وللسياسات المشوّهة للتجارة.

إن السلام والاستقرار شرطان ضروريان لتحقيق النمو الاقتصادي. وقد أكد تقرير الأمين العام بشأن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/60/182) على أن البلدان الأفريقية، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بحاجة إلى زيادة الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات وحلّها، ودعم القدرة على حفظ السلام وتعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات الدولية والإقليمية. ونشيد بجهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى الاضطلاع بدور أكبر في حفظ السلام، ونشيد بإنشاء الاتحاد الأفريقي لمجلس السلام والأمن في العام الماضي. ونحن نؤمن بأن مشاركة البلدان الأفريقية في عمليات حفظ السلام ستساهم في تحقيق السلام والاستقرار في القارة.

١٠٠ في المائة من الديون المستحقة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي على ١٨ بلداً من البلدان المنخفضة الدخل، منها ١٤ بلداً أفريقيا. وستكون الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي تشارك فيها ٢٣ بلداً، آلية مفيدة لتشجيع التنمية المستدامة في أفريقيا ككل.

بيد أننا نلاحظ أيضاً بين هذه التطورات الإيجابية أن أفريقيا لا تزال تواجه صعوبات وتحديات عديدة. لقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ إلى أنه بينما كان هناك تقدم ملموس تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن بلداناً أفريقية عديدة لا تزال بعيدة خلف الركب ومهددة بعدم تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وهناك خمسون بلداً، مجموع سكانها ٩٠٠ مليون نسمة، تسير في الواقع إلى الوراء في واحد أو أكثر من مجالات التنمية. ونصف تلك البلدان تقريباً تقع في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء التي يطحنها الفقر.

وكما ورد أيضاً في التقرير، لا تزال معظم المناطق في أفريقيا متضررة ضرراً شديداً بالأزمات الغذائية الناجمة عن الكوارث الطبيعية، والصراعات، وعدم الاستقرار السياسي، والفشل الاقتصادي، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض الأخرى مثل السل، والملاريا وشلل الأطفال. وإذا استمرت الأحوال على هذا المنوال، سيكون هناك أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة يعيشون في فقر مدقع بحلول عام ٢٠١٥. وإحصاءات وفيات الأطفال تشكل صورة قاتمة للرعاية الصحية في العديد من البلدان. وبالسّعة الحالية، لا يمكن تحقيق هدف تقليص نسبة وفيات الأطفال إلا بعد ثلاثين عاماً.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن من الضروري قطعاً للنمو الاجتماعي والاقتصادي للقارة حدوث زيادة

وأجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة على المساعدة والدعم المتواصلين للقارة الأفريقية.

وباجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي، ومجموعة الثمانية في قمة غلينيغز والقمة الأخيرة لرؤساء الدول والحكومات في الجمعية العامة، كان هذا العام غنيا بالاجتماعات الرفيعة المستوى التي كانت فيها أفريقيا محور المناقشات. ونعتبر هذا علامة إيمان بمستقبل قارتنا. وهي لفئة ذات ميزة خاصة لنا كأفارقة.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أشيد بالجودة العالية لتقرير الأمين العام المتعلقين بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير الموحد الثالث بشأن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي A/60/178 والتقرير المرحلي بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا A/60/182. والتقريران حازمان وواضحا الرؤية في وصفهما لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والصراعات في أفريقيا. ويقترح التقريران مجموعة كبيرة من التوصيات، التي إذا ما نُفذت، يمكن أن تساهم قطعاً في تعزيز السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا.

منذ هذا الصباح، قيل الكثير عن مضمون هذين التقريرين وعن التحديات التي تدعونا إلى معالجة قضيتنا المشتركة المتمثلة في إيجاد حلول لمشاكل القارة الأفريقية. وأود بدوري، أن أتشاطر مع الأعضاء بإيجاز ملاحظات قليلة عمّا يراه بلدي كشروط ضرورية لتحقيق الإنعاش الحقيقي في أفريقيا. وإنني أفكر في الديون الخارجية للبلدان الأفريقية والمسألة المثيرة للقلق المتمثلة في إدماج البلدان الأفريقية في النظام التجاري العالمي.

وفيما يتعلق بالديون، في حين أننا ينبغي أن نرحب بقرار مجموعة الثمانية لمساعدة أربعة عشر بلداً من البلدان

وكدعم مكمل لجهود منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، يضطلع التعاون بين بلدان الجنوب بدور جوهري في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. وقد اعتمدت القمة الآسيوية - الأفريقية التي عُقدت في إندونيسيا في شهر نيسان/أبريل الماضي إعلاناً بشأن الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة، عبّر عن الدعم القوي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كبرنامج للاتحاد الأفريقي من أجل النمو والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأيد الحاجة إلى تعزيز التعاون العملي بين الإقليمين في مجالات مثل التجارة، والسياحة، والاستثمار، والصناعة، والتمويل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة، والصحة، والزراعة والمواصلات. والتعاون الناجح بين القارتين، اللتين لهما ظروف متشابهة، واللتين احتفظتا على الدوام بروابط تقليدية وثيقة، سيساهم لا شك بدرجة كبيرة في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في القارتين.

وفيتت نام بوصفها بلداً من بلدان آسيا، وعضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة، وبوصفها صديقا وشريكا لأفريقيا خلال السنوات الماضية، تواصل تعزيز التعاون المتعدد الجوانب مع البلدان الأفريقية. ولا يزال آلاف الخبراء الفيينناميين في مجالات التعليم، والرعاية الصحية والزراعة يعملون في عدد من البلدان الأفريقية بموجب اتفاقات للتعاون الثنائي أو الثلاثي. وبينما تنمو علاقات الصداقة والتعاون مع أفريقيا، دعونيؤكد مجدداً التزامنا بالعمل مع جميع الشركاء نحو تنفيذ ونجاح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

السيد باجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): قبل أن أتناول البند قيد الاستعراض، اسمحوا لي، نيابة عن حكومة السنغال، أن أعرب عن صادق شكرنا لجميع أعضاء المنظمة

وسأكتفي بالتذكير باقتراح رئيس جمهورية السنغال، فخامة السيد عبد الله وادي، الذي يدعو إلى استبدال معادلة الدين والمساعدة بالخيار الذي يسمح بالخلاص: أي النمو للقضاء على الفقر، والتجارة لتحقيق النمو. وهذه المعادلة، فإن الرئيس وادي لا ينكر بأي حال من الأحوال الأهمية الحيوية للقروض والمساعدات وجدواها. ولكن، في حالة الطوارئ الحالية، فإن الأثر الذي تحدثه الموارد الناتجة عن القروض والمساعدات في الأحوال المعيشية للملايين من الرجال والنساء في شتى أنحاء أفريقيا هو مسألة بقاء. وبالنسبة للرئيس وادي، فهي مسألة اعتراف بأنه في ضوء نصف قرن من الجهود التنموية الكبيرة التي بذلتها البلدان الأفريقية، فإن طريق أفريقيا إلى العولمة يمر بالتجارة.

ولذلك، فإن التحدي الذي ينتظرنا يتمثل في تهيئة الظروف المؤاتية للتجارة. والأحداث الأخيرة تبين أنه كلما تحلى المجتمع الدولي بالإرادة والعزيمة لفعل ذلك، يمكننا أن نواجه التحديات التي تتطلب موارد أكبر وقرارات أكثر جرأة مما يلزم لتحقيق اندماج أفضل لأفريقيا في نظام التجارة العالمية.

وعلى أفريقيا، من جانبها، أن توضح بدرجة أكبر إيمانها بأن التجارة هي طريق إنقاذ التنمية، وعلى شركائنا الإنمائيين أن يوضحوا بشكل ملموس عزمهم على مساعدتنا في الاندماج في التجارة العالمية على نحو أفضل.

وفي الختام، أود أن أتطرق بإيجاز إلى ملاحظتين من وحي تقرير الأمين العام. أولاً، أن هشاشة السلام والاستقرار في أفريقيا ستبقى على حالها إلى أن تحقق بلداننا التقدم الاقتصادي والاجتماعي وهو الأساس الذي تستند إليه مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ثانياً، أن التزام المجتمع الدولي بمساعدة أفريقيا التزام فعلي، وكذلك عزم بلداننا على

الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك السنغال، ينبغي لنا أن نسلم بأن مشكلة الديون الأفريقية لا تزال حادة. وحل تلك المشكلة يتطلب تدابير أكثر شجاعة وأوسع نطاقاً يستفيد منها عدد أكبر من البلدان، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل. ونهج إيفيان الذي أطلقه نادي باريس يشكل إطاراً جيداً للإعفاء من الديون يشمل نطاقاً أوسع من البلدان؛ وبلدي يحدوه الأمل في الأخذ بتلك المبادرة.

ومن الواضح أن المبادرات الحالية للإعفاء من الديون تمكن بلداننا من استخدام موارد عزيزة في تمويل التنمية، إلا أنها لا تضمن لنا استدامة تحمل الديون. ولذا، يؤيد بلدي تماماً توصية الأمين العام بتقييم مستوى الاستدانة الذي يطبق بلد ما تحمله ويمكنه من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دون أن يعاني من تراجع نسبة الدين من الآن وحتى عام ٢٠١٥. ويحدونا وطيد الأمل أن تجد تلك التوصية صدى مؤتياً لدى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وبالأخص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وفيما يتعلق بالتجارة، فإن الإلغاء التدريجي لنظم تعريفات الأفضلية التي كانت تطبق على السلع الأساسية الأفريقية قبل انعقاد جولة أوروغواي أدى إلى خسائر كبيرة في إيرادات بلداننا من صادراتها. والمنافع المتوقعة نتيجة التحرير المطرد للتجارة العالمية التي كانت ستعوض تلك الخسائر لم تتحقق نظراً لعدم نفاذ منتجاتنا إلى الأسواق الخارجية. هذا، باختصار، هو الطابع الصعب لمشاركة قارتنا في النظام التجاري العالمي.

ورفع الحواجز المتمثلة في التعريفات الجمركية وغيرها، وإلغاء الإعانات وتحسين العرض وتنويعه هي الحلول المقترحة لحل المشكلة؛ وقد باتت معروفة جيداً ولا تحتاج إلى مزيد إيضاح.

ثانياً، الحاجة إلى تحقيق اتساق أكبر وتنسيق أفضل بين خطط التنمية الوطنية وأولويات نيباد، بالنظر إلى أن تحقيق التناغم في العمل على المستوى القطري وعلى مستوى القارة ضروري لتحقيق النتائج المنشودة.

أما ثالث التحديات وأهمها فيتعلق بالتمويل. فالتزام شركائنا بتمويل منتظم ويمكن التنبؤ به أمر أساسي لتنفيذ جيد لخطط وبرامج التنمية المتفق عليها في إطار نيباد. ولكي تكون نيباد مثلاً ناجحاً للشراكة، لا بد من اتخاذ إجراءات رئيسية وفعالة على الفور، وبالأخص من خلال توفير مزيد من المساعدة الجوهرية والمستهدفة، وزيادة تخفيف عبء الدين، فضلاً عن زيادة تدفقات رأس المال الخاص.

والبلدان الأفريقية، من جهتها، ستبقى مصممة على إجراء إصلاح اقتصادي واجتماعي وسياسي. والحكم الرشيد بات أوسع نطاقاً. وخير دليل على ذلك ما بدا من تمسك لآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي انضم إليها ٢٣ بلداً، من بينها بوركينافاسو. ونعتزم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى كل البلدان الأفريقية والشركاء التنمويين الذين قدموا إسهاماً مالياً في آلية الاستعراض هذه.

غير أن ما يحذر من تفاؤلنا تلك الصراعات المسلحة العديدة التي تعصف بقارتنا وتحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية. وبالتالي، فإن أفريقيا في حاجة إلى مناخ من السلم والأمن. ولا بد أن نسعى إلى ذلك حثيثاً من خلال تعزيز الآليات القائمة في مجال إدارة الصراعات وتسويتها، وأن نسعى جاهدين إلى وضع الأطر الملائمة لتوطيد السلام وتحقيق الإنعاش الاقتصادي للبلدان الخارجة من الصراع.

ونرحب بارتياح بالغ بقرار القمة العالمية الأخيرة بإنشاء لجنة لبناء السلام. وإنشاء هذه اللجنة بسرعة سيسهم دون شك في الحد من جسامه صعوبات ما بعد الصراع.

تنفيذ نيباد. ولكن، الالتزام بأمر ما شيء؛ والوفاء به في الوقت المناسب شيء آخر.

فلنعمل يداً بيد في إطار من التعاضد كيما تتحقق تطلعاتنا بسرعة، لتكون تلك حقبة جديدة تحرر فيها أفريقيا نفسها وإلى الأبد من آفات التخلف وتصبح مشاركاً فعالاً في السلام والاستقرار المشتركين في قريتنا الكونية.

السيد كافندو (بوركينافاسو) (تكلم بالفرنسية):

بعد انقضاء أربع سنوات على اعتماد الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، لا تزال النتائج متواضعة. فكيف تكون الصورة مغيرة والتزامات المجتمع الدولي إزاء أفريقيا ما زالت لم تتحقق بعد؟ أفريقيا بحاجة إلى مساعدة خارجية كبيرة لمواجهة التخلف. والنداءات التي أطلقتها لجنة المملكة المتحدة المعنية بأفريقيا وكذلك فريق مشروع الألفية تؤكد على ذلك.

ولكن ماذا عن واقع الحال؟ يمكن أن نتوقف، على الأقل، عند إعادة تأكيد القمة العالمية التي انعقدت مؤخراً على عزم المانحين الماليين الدوليين على الاستجابة لاحتياجات أفريقيا لكي يمكنها أن تندمج كلياً في الاقتصاد العالمي. وتنفيذ نيباد يتطلب جهوداً متضافرة وعملاً على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، الأمر الذي يمثل تحديات ضخمة متعددة الأوجه، وهو ما يقتضي المساعدة من كل أصحاب المصلحة.

وتقرير الأمين العام (A/60/178) يبرز التحديات الرئيسية التي تعترض تنفيذ نيباد. وسأتوقف عند ثلاث منها.

أولاً، تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية والإقليمية المسؤولة عن النهوض بتلك الشراكة الجديدة. ويمثل هذا التحدي أولوية مطلقة، خصوصاً وأن الضعف المؤسسي يمكن أن يشكل عائقاً أمام وضع المشاريع وتنفيذها ورصدها.

التهديدات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الصراعات الداخلية.

لقد قال وزير خارجية أوغندا، في الخطاب الذي أدلى به أمام الجمعية العامة، إن أفريقيا قطعت شوطا طويلا في السعي إلى السلام والاستقرار. وهناك اليوم عدة جهود تُبذل من أجل السلام وحسم الصراعات على الصعد الوطنية والإقليمية والاتحاد الأفريقي، لأننا ندرك أن أفريقيا بدون السلام ستبقى في مستنقع الفقر والانحطاط. وبالنسبة إلى منطقتنا، البحيرات الكبرى، نأمل من اللجنة الثلاثية، المؤلفة من أوغندا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشارك فيها بوروندي، أن تساعد على النهوض بقضية السلام في المنطقة. والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تعمل أيضا على إعادة استتباب النظام في الصومال. وينبغي للمجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، أن يدعم تلك الجهود حتى تتمكن من تحقيق السلام المستدام.

على الصعيد القطري، ما فتئت أوغندا منذ وقت طويل تحارب بمفردها إرهابيي ما يُسمى جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا. ولقد تم استئصالهم فعليا من تلك المنطقة. وحكومة أوغندا ممتنة لحكومة السودان، التي سمحت لقواتنا بالعمل من داخل أراضيها لتوجيه ضربة حاسمة إلى أولئك الإرهابيين. ونحن نفهم أنهم يركضون الآن للهرب. ونحث المجتمع الدولي والبلدان المجاورة بقوة على تعقبهم ونزع أسلحتهم، أينما يفرون. وفي الحقيقة، أصدرت بالفعل المحكمة الجنائية الدولية أوامر اعتقال بحق عدد من زعماء هذه الجماعة الإرهابية. وينبغي أن يبعث ذلك رسالة قوية إلى أي إرهابيين محتملين بأن أيام الإفلات من العقاب قد وُتّت. وما زال قانون العفو في حيز النفاذ في أوغندا، وسيُغفى عن كل من يستسلم.

أخيراً، فإن مكافحة الإيدز والملاريا من أولويات نيباد، لأنهما يمثلان مشكلة تعترض سبيل التنمية. ولسوء الطالع أن الإجراءات المتخذة للقضاء على تلك الآفات متفاوتة جدا، والأهم من ذلك أنها غير كافية. إن أفريقيا تحتاج إلى برنامج شامل للقارة كلها إذا أريد لها أن تكافح الإيدز والملاريا بشكل فعال؛ ومكافحة هذين الوبائين أمر ملح للغاية.

فيما يتعلق بالملاريا على وجه الخصوص، ما زلنا نأمل من المبادرات المتخذة لسرعة الإنجاز والمنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) أن تمنح أفريقيا القدرة على الاستفادة من إجراءات المجتمع الدولي، خاصة من خلال توزيع الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية وتوفير العلاجات المجانية المضادة للملاريا.

ونعتقد أن أفريقيا لديها القدرة على تحقيق ذاتها. كل ما تحتاجه هو الدعم من خلال شراكة مسؤولة تقوم على المصالح المتبادلة.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل ناميبيا باسم المجموعة الأفريقية وممثل جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وأود أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره الشامل عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الدولي لها (A/60/178) وتقريره عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/60/182).

ويشير تقرير الأمين العام إلى أنه رغم وجود عدد من الاتجاهات والتطورات الإيجابية في أفريقيا، ما زال يتعين توطيد شروط السلام الدائم والتنمية المستدامة. وذلك نتيجة

وتُبدل الجهود حاليا لمواءمة برامج الشراكة الجديدة مع استراتيجياتنا الحكومية الإنمائية الجاري تنفيذها وإدماجها فيها - مثل خطة العمل لاستئصال الفقر ومشاريع الأهداف الإنمائية للألفية - وذلك من أجل تعجيل خفض الفقر وتشجيع المبادرات الإقليمية والعالمية على الصعيد القطري وتحسين الحوار الإقليمي والمشاريع العابرة للحدود التي تشجع بناء السلام ومنع نشوب الأزمات.

وتتخذ تدابير أخرى، مثل وضع استراتيجية للاتصال والدعوة لإجراء استبيان بشأن التقييم الذاتي القطري التابع للآلية الأفريقية. وأعدت أيضا وثيقة لبرنامج التقييم الذاتي القطري هذا وقدمت إلى المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سعياً إلى المساعدة على تمكين البلد من مباشرة عملية التقييم الذاتي.

وقد صنفت أوغندا المشاريع التالية بوصفها مشاريع ذات أولوية للبلد والمنطقة، وهي خط أنابيب النفط بين كينيا وأوغندا، ومرافق الحاويات في ميناء مومباسا، ومشروع طريق الممر الشمالي التابع لجماعة شرق أفريقيا، والملاحة الآمنة في بحيرة فيكتوريا، وإنشاء مركز حدودي ذي منفذ واحد، وبرنامج وطني للتغذية المدرسية، وافتتح في الآونة الأخيرة مشروع للتعليم الإلكتروني في أوغندا بدعم من الشراكة الجديدة.

ولن ينجح أي من تلك المشاريع بدون دعم المجتمع الدولي. لذلك نرحب بالالتزامات التي تم التعهد بها لدعم الشراكة الجديدة، وآخرها كان في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي. ولقد حان الوقت للوفاء بتلك الوعود ومساعدة أفريقيا على مساعدة نفسها.

أخيراً، نشيد بالأمم المتحدة على دورها القيادي في تأييد وتعبئة الدعم الدولي للشراكة الجديدة.

إن أوغندا، شأنها شأن البلدان الأفريقية الأخرى المتضررة من الصراع، تحتاج إلى المساعدة والتعاون الدوليين لاستكمال برامجها الإنسانية والإصلاحية والإنمائية بعد انتهاء الصراع. ولذلك نؤيد بشدة إنشاء لجنة بناء السلام قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، ونحن واثقون بأننا ستمكن من الاتفاق على تكوين هذه اللجنة وعلى الآليات الضرورية الأخرى.

وكما قال الأمين العام، يحتاج الاتحاد الأفريقي إلى الدعم المالي الدولي المستمر لتطوير قدراته في مجال حفظ السلام ولبناء القوة الاحتياطية الأفريقية. ونحن نقدر دعم الاتحاد الأوروبي والمناخين الآخرين في ذلك المسعى. فهذا الدعم سيجعل هدف الشراكة الجديدة المتمثل في معالجة أسباب الصراع وتعزيز السلام والتنمية المستدامين في أفريقيا أمراً واقعاً.

إن العمل مطلوب على الصعيد القطري. ولقد أنشأت أوغندا أمانة للشراكة الجديدة والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران تخضع لهيئة التخطيط الوطني ومناطقها مسؤولية تنسيق الأنشطة المتعلقة بالشراكة الجديدة. والإثبات الإضافي لالتزامنا بالشراكة الجديدة هو انضمامنا إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي هي أداة للمراقبة الذاتية، اتفقت عليها طوعاً الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وذلك لضمان التقيد بسياسات وممارسات الحكم الصالح المتفق عليها. ولقد زارت آلية استعراض الأقران أوغندا في شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وقدمت أوغندا معلومات بشأن الإدارتين السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات، وبشأن البيئة الإنمائية أيضاً، وذلك كجزء من العملية التحضيرية للتقييم. وتم أيضاً تقديم مشروع لبرنامج عمل قطري.

النهج الشامل المتبع نحو الملاريا عن طريق الجمع بين التدخلات الثابتة الفعالة للوقاية والعلاج. وتشمل المبادرة الحصول بشكل واسع على الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية التي تستمر لوقت طويل والرش الداخلي بالمبيدات الحشرية التي تبقى وقتاً والمأذون باستخدامها في الأماكن المغلقة؛ والاستخدام الفوري للعلاجات المركبة الجديدة القائمة على مادة الأرتيميسينين أو العلاجات الفعالة الأخرى؛ والتصدي للملاريا في حالات الحمل والعمل بالشراكة مع حكومات البلدان المضيفة بغية البناء على البرامج الوطنية القائمة.

وتشارك العديد من الأطراف الفاعلة في ذلك الجهد، بما في ذلك مؤسسة غيتس وغيرها من شركاء القطاع الخاص. وعمل الصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا، ومنظمة الصحة العالمية والشركاء المتعددي الأطراف الآخرين بشكل أيضاً أمراً أساسياً لنجاحنا. وتقدم حكومات أخرى المساعدة في هذا المجال. ففي غلين إيغلز، تعهدت مجموعة الثمانية بأن تزيد العمل لمكافحة الملاريا بتدخلات رئيسية بغية إنقاذ أرواح ٦٠٠ ٠٠٠ طفل في العام بحلول عام ٢٠١٥ وبغية تخفيض العبء على الاقتصادات الأفريقية. ويمكن لتلك الجهود المتضافرة أن تنقذ مئات الآلاف من الأرواح سنوياً وتساعد على بلوغ هدف تخفيض الوفيات للبلدان المستهدفة الذي حددته الخطة الاستراتيجية العالمية لدحر الملاريا.

السيد تانكو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يسر نيجيريا أن يظل النظر في بند جدول الأعمال المتعلق بأفريقيا موضوعاً للجلسة العامة، ويود الوفد أن يشكر الأمين العام وموظفيه على التقارير التي قدمت إلى الجمعية.

السيد سيف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تمثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التزام الزعماء الأفارقة بتعزيز الديمقراطية والإدارة الاقتصادية الرشيدة ومكافحة الفساد وتشجيع السلم والأمن. وهي تمثل التزامهم بإدارة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة وزيادة الاستثمار في أقيم أصول أفريقيا - وهو إنسانها. وتعكس الشراكة الجديدة المبدأ الأساسي بأن مستقبل أفريقيا يجب أن يقرره الأفارقة. وتؤيد الولايات المتحدة مهمة هذه الشراكة تأييداً قوياً.

تظل الملاريا تهديداً رئيسياً لصحة الإنسان والرفاهة الاقتصادية في أنحاء عديدة من العالم. وينطبق هذا بصفة خاصة على أفريقيا، حيث تقتل الملاريا حوالي ١,٢ مليون نسمة سنوياً، الأغلبية العظمى من هؤلاء الضحايا هم صغار الأطفال. وتبلغ الخسائر الاقتصادية السنوية في أفريقيا الناجمة عن الملاريا حوالي ١٢ بليون دولار، والتي تشكل خسارة سنوية بنسبة ١,٣ في نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتوطن فيها هذا الوباء.

ويجب أن نغتنم الفرصة لتخفيف العبء الكبير للمرض الذي تمثله الملاريا، وهو مرض يمكن بقدر كبير علاجه والوقاية منه على السواء. وفي حزيران/يونيه الماضي، أعلن الرئيس بوش التزاماً لفترة خمسة أعوام بمبلغ ١,٢ بليون دولار من الولايات المتحدة للوقاية من الملاريا وعلاجها في أفريقيا. وسيستخدم التمويل خلال الأعوام الخمسة المقبلة للوقاية من الملاريا وعلاجها في بلدان محددة كأهداف في جنوب الصحراء الكبرى يستوطن فيها المرض بدرجة عالية.

وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ العمل في برامج في أنغولا وتنزانيا وأوغندا. وتتمثل الخطة في الوصول إلى ١٥ بلداً و ١٧٥ مليون شخص. وترفع تلك المبادرة كفاءة

الأمين العام الوارد في الوثيقة A/60/182، بأن معظم البلدان الأفريقية تتمتع نسبيا بظروف سياسية مستقرة وأن أغلبية البلدان لديها حكومات منتخبة ديمقراطيا.

ولكن أفريقيا لا تستطيع أن تمضي لوحدها في سعيها وتعزيزها للسلام الدائم والتنمية المستدامة. ولذا تلاحظ نيجيريا مع الشعور بالارتياح نطاق الأنشطة التي تضطلع بها مختلف وكالات الأمم المتحدة في ذلك الصدد. ولكن هناك الكثير من العمل الذي ما زال يتعين القيام به. ولذلك السبب، نود أن نؤكد على أن السلام الدائم والتنمية المستدامة يجب أن يؤسسا في بيئة تعزز، على جميع المستويات، الشفافية، والمحاسبة والنمو الاقتصادي، والتوافق الاجتماعي، والمشاركة، والشمول وتوسع الحريات.

وبغية تحقيق ذلك يتحتم دعم وتعزيز قدرات الحكومات الأفريقية - وخاصة قدرات الاتحاد الأفريقي - على تعزيز السلام والتنمية المستدامة. وتدعو نيجيريا إلى تقديم دعم قوي من أجل التكملة التامة للآلية الأفريقية للسلام والأمن، والنظام القاري للإنذار المبكر للاتحاد الأفريقي وتعزيز الجهود الإقليمية لتشكيل ألوية من القوة الاحتياطية الأفريقية. ونحیی الحكومات والشركاء الذين يساعدون بالفعل في ذلك المجال ونناشد الآخرين أن يحدو حذوهم.

وترحب نيجيريا بالاعتراف الوارد في تقرير الأمين العام بأنه

”في حالة عدم تحقق فوائد السلام يعود العديد من المقاتلين أو الفئات المهملة الأخرى، مثل الشباب العاطلين، إلى حمل السلاح إما في بلدانهم أو في إحدى الدول المجاورة الضعيفة الأخرى التي تواجه عدم الاستقرار“. (A/60/182، الفقرة ٤٨)

ونؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا جامايكا وناميبيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والمجموعة الأفريقية، على التوالي.

قدم الرئيس أولوسينغون أوباسانجو، في بيانه للجمعية العامة خلال المناقشة العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي، سردا موجزا بشأن كل من النقاط الساخنة المضطربة في أفريقيا وأبرز الجهود المفيدة التي بذلها الاتحاد الأفريقي والبلدان الأعضاء فيه بغية التصدي للصراعات الدائرة في القارة. وتشير تلك الجهود إلى التزام أفريقيا وتصميمها على معالجة المشكلة العنصرية للصراعات والسلام.

ومما يستحق التكرار أن هناك صلة بين السلام الدائم والأمن والتنمية المستدامة. كما يجدر التشديد على أن رأي الأمين العام الذي مفاده أن فكرة تهينة جو من الحرية أفسح تتضمن أيضا فكرة أن التنمية والأمن وحقوق الإنسان تسير جنبا إلى جنب. بل إن استنتاج الأمين العام بأننا لا يمكن أن نتمتع بالتنمية بدون الأمن، وأننا لا يمكن أن نتمتع بالأمن بدون احترام حقوق الإنسان استنتاج ملائم بشكل أكبر في سياق تنفيذ القرارات والالتزامات العالمية المتصلة بأفريقيا. ولذلك فإن نيجيريا تتفق مع تأكيد الأمين العام على أن عمل الأمم المتحدة، في هذه الألفية الجديدة، يجب أن يقرب عالمنا من اليوم الذي يتمتع فيه جميع الأشخاص بحرية اختيار أنواع الحياة التي يودون أن يعيشوها، وإمكانية الحصول على الموارد التي من شأنها أن تجعل تلك الخيارات ذات مغزى، وتوفير الأمن لضمان أن يتمكنوا من التمتع بهذه الخيارات في سلام.

وعلى الجبهة السياسية، فإن التطورات التي تحصل في أفريقيا مشجعة جدا لنمو الديمقراطية والحكم الدستوري. وأثبت القادة الأفارقة عزمهم على معارضة أي أشكال غير دستورية للحكم. وبالتالي ليس من المفاجئ أن يعترف تقرير

لقد كان العام ٢٠٠٥ عاما محوريا بالنسبة لأفريقيا من أوجه عديدة، كان أهمها مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر، الذي سلم فيه قادة العالم من جديد باحتياجات أفريقيا الخاصة وأكدوا مجددا التزامهم بتلبية تلك الاحتياجات، بالنظر إلى أن أفريقيا ما زالت القارة الوحيدة التي ليست على الطريق إلى تحقيق أي من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، ترحب نيجيريا بصفة خاصة بإقرار مؤتمر القمة للمبادرات السريعة الأثر، التي أكسبها مشروع الألفية شعبية، للإسراع بعجلة التقدم في البلدان التي لا يحتمل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيها بالنظر إلى الاتجاهات السائدة حاليا. ونحث الجمعية العامة على تكليف الأمين العام بأن يطلب إلى مشروع الألفية تقديم المساعدة للبلدان التي لديها الاستعداد والقدرة على اعتماد استراتيجيات وطنية جريئة للتنمية وتنفيذ تلك الاستراتيجيات.

وسوف يتيح تنفيذ الشراكة الجديدة لأفريقيا أن تحتفظ بقيادتها، وتملكها، لنضال القارة من أجل استئصال الفقر والاندماج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي. ونثني على الأمين العام لوضوح تقريره الثالث عن الدعم العالمي لتنفيذ الشراكة العالمية (A/60/178) وجودته. ويتضح من التقرير أن أفريقيا قد أحرزت شيئا من التقدم في تحويل بعض الأهداف المرغوبة للشراكة الجديدة إلى أعمال ملموسة، ولا سيما في المجالات الرئيسية ذات الأولوية لتلك المبادرة.

وسوف تحدد ثلاثة أعمال رئيسية نجاح أو فشل الشراكة الجديدة. أولا، يجب أن يحافظ القادة والحكومات في أفريقيا على الالتزام بتنفيذ الشراكة الجديدة. ثانيا، يجب أن ينفذ المجتمع الدولي، وبصفة خاصة شركاء أفريقيا الإنمائيون، التزاماته المختلفة تجاه أفريقيا. ثالثا، لابد من وجود شراكة حقيقية، مركزة على المبادئ الرئيسية للنوايا الحسنة والمساءلة المتبادلة، سواء داخل أفريقيا أو في العالم

وفي الواقع، يشدد الأمين العام على الحاجة الملحة إلى التمويل الكافي لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل. وفي ذلك الصدد، تود نيجيريا أن تضيف الانتعاش بعد انتهاء الصراع وأنشطة التعمير.

وتؤمن نيجيريا بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يضاعف جهوده للتصدي للتهديدات الاقتصادية والاجتماعية للسلام الدائم والتنمية المستدامة التي حددت في تقرير الأمين العام. وبينما نلاحظ مع التقدير نطاق الدعم الذي أبرز في الفقرتين ٦٨ و ٧٧ من التقرير الوارد في الوثيقة A/60/182، نود أن نؤكد على أنه ينبغي أن يكون هناك توازن متعمد بين دعم أنشطة السلام والأمن من ناحية، والأنشطة الإنتاجية من الناحية الأخرى، لزيادة توليد الدخل، والقضاء على الفقر، وتشغيل الشباب، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى. وتأمل نيجيريا أن يستجيب المجتمع الدولي لنداء الأمين العام لمنح أقصى أولوية للتصدي للمسائل الجوهرية للشباب والبطالة، وخاصة المشاكل المدمرة للجنود الأطفال، فضلا عن تطوير سياسات وبرامج لحماية النساء وتمكينهن.

وإجمالا، تتوقع نيجيريا المزيد من التعاون والتنسيق للجهود دعما للسلام والتنمية في أفريقيا. وفضلا عن ذلك، فإن الدروس المستفادة من خلال عمل الأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات، التي شكلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والفريق العامل المعني بأفريقيا التابع لمجلس الأمن ينبغي أن يبرز في صياغة ولاية لجنة بناء السلام وتشكيل اللجنة. ويجب أن يأخذ تشكيل اللجنة في الحسبان التجارب الإقليمية القيمة للغاية في تدابير بناء السلام. وينبغي أن ينظر في عضوية البلدان التي لديها تلك التجربة في لجنة بناء السلام.

بعد زيادتها لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتتطلع إلى تنفيذه.

وأفريقيا من جانبها ملتزمة بتعزيز ممارساتها ومؤسستها في مجال الحكم. وقد برهنت على ذلك بتفعيل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ونيجيريا هي إحدى خمسة بلدان استقبلت بعثات للدعم استعدادا لعمليات التقييم الذاتي التي ستمهد الطريق لخطط العمل الوطنية وستؤدي في نهاية المطاف إلى استعراض الأقران. وستفي نيجيريا إضافة إلى ذلك بتعهداتها بتقديم مليون دولار لتمويل هذه الآلية.

وتتفق نيجيريا مع استنتاجات الأمين العام وتوصياته. وهي تؤكد بصفة خاصة ضرورة وفاء الجهات المانحة بتعهداتها لأفريقيا على وجه السرعة. ونرجو أن يشمل تقرير الأمين العام التالي عن تنفيذ الشراكة الجديدة تحليلًا لمدى تنفيذ التعهدات لأفريقيا المشار إليها في الفقرة ٦١ من التقرير الوارد في الوثيقة A/60/178 ومستوى هذا التنفيذ.

علاوة على ذلك، نرجو نيجيريا أن يبذل المجتمع الدولي جهودًا لتنسيق مختلف المبادرات الرامية إلى مساعدة أفريقيا. وفي هذا الصدد، نحث الأمين العام على التحرك بسرعة لملء الفراغ الذي أحدثته تعيين وكيل الأمين العام والمستشار الخاص المعني بأفريقيا السابق في وظيفة جديدة. والواقع أنه يلزم تعزيز ظهور وفعالية منصب المستشار الخاص المعني بأفريقيا إذا أريد الوفاء بولاية الأمم المتحدة فيما يتعلق بأفريقيا.

وعندما بدأت الشراكة العالمية لدحر الملاريا في عام ١٩٩٨، بهدف خفض عبء الملاريا إلى النصف بحلول عام ٢٠١٠، كانت تبشر بالتخفيف من معاناة ملايين الضحايا حول العالم، ولا سيما في أفريقيا، حيث هذا المرض متوطن. وتظهر الإحصائيات المتاحة قبل خمس سنوات من الموعد المستهدف أن عددًا يبلغ ٣ ٠٠٠ طفل ما زالوا يموتون في

الخارجي، للاستفادة من الإمكانيات اللامائية للحكومات والقطاع الخاص في تعبئة الموارد الداخلية والخارجية لأغراض تنفيذ الشراكة الجديدة.

ونود أن نؤكد مجددًا، كما يشير تقرير الأمين العام بوضوح، أنه يلزم تقديم مزيد من المعونة المحددة الهدف بشكل أفضل لمساعدة البلدان على الإفلات من شرك الفقر، وأنه لا يمكن إلا من خلال تعزيز الشراكة تنفيذ استراتيجيات جريئة ومتكاملة بالقدر اللازم لمواجهة تحديات أفريقيا العديدة.

وتتفق نيجيريا مع الأمين العام في رأيه من أن تفصيل خارطة الطريق لتنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا كان بدون شك أهم تطور وقع خلال السنة الماضية. إن أفريقيا بحاجة ماسة إلى ثورة حضراء تكون بمثابة منصة انطلاق لتنميتها. وينبغي أن يدعمها برنامج صناعي متسم بالجرأة وسعة الخيال. ولحسن الحظ أن أولويات الشراكة الجديدة تغطي تلك المجالات، وأكثر منها، ومنها التعليم والعلوم والتكنولوجيا والصحة والهيكل الأساسية.

ومن الواضح بجلاء أن أفريقيا لا تستطيع تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الشراكة الجديدة. ويجب لذلك أن يسد المجتمع الدولي الفجوات في الموارد، ويعجل بتنفيذ أهداف الشراكة الجديدة وتحقيقها. وبالرغم من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا، من دواعي القلق أن تغير تكوين تدفقات المعونة يمكن أن يترجم إلى قلة في الموارد المتاحة لدعم الشراكة الجديدة والأهداف الإنمائية للألفية. ولمواجهة هذه المفارقة، تردد نيجيريا بقوة الدعوة إلى توجيه مزيد من موارد المعونة لتخصيص دعم في الميزانية لتنفيذ البرامج والقطاعات الرئيسية للشراكة الجديدة. وتثني نيجيريا على التزام الاتحاد الأفريقي بسداد ٥٠ في المائة من معونته

السيد أوزاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يتناول كلا من البند ٦٦ والبند ٤٧ من جدول الأعمال.

نود أولا أن نشكر الأمين العام على تقريره الشاملين عن البند ٦٦ من جدول الأعمال (A/60/178) و (A/60/182).

لقد شهد عام ٢٠٠٥ تعهدات لا مثيل لها بتقديم الدعم لأفريقيا في شتى المتدنيات، وتتوج ذلك في التعهدات التي أعلن عنها في الاجتماع العام الرفيع المستوى، في أيلول/سبتمبر. وتعتقد اليابان بأن تعزيز الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) سيساهم بالتأكيد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأفريقية.

وترحب اليابان بحقيقة أن البلدان الأفريقية أحرزت تقدما أكبر في تنفيذ برامج الشراكة الجديدة منذ بدء الشراكة، لا سيما في ميدان الزراعة والبنية التحتية. إلا أننا نسلم بأن قدرات أمانة الشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية، التي تعمل بصفاتها هيئات مساعدة لها، تحتاج إلى تعزيز تام. وتحقيقا لتلك الغاية، ستواصل اليابان دعم برامج بناء القدرات عن طريق تعبئة مواردها المخصصة للمعونة، بما في ذلك التعاون التقني. ونرحب أيضا بالتقدم الذي نراه في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وسنواصل دعم جهود البلدان الأفريقية صوب هدف الحكم الرشيد بينما نحترم ملكيتها.

وتعزز اليابان شراكتها مع الشراكة الجديدة عن طريق عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، الذي يركز على ثلاثة مجالات: توطيد السلام، واستئصال الفقر عن طريق النمو الاقتصادي، والتنمية المتمركزة على الإنسان. ونظرا لضيق الوقت، سأقصر ملاحظاتي على

أفريقيا كل يوم من هذا المرض، وأن البلدان المتأثرة لن تفي حتى بأهدافها الخاصة المتواضعة بحلول ذلك الموعد. ومن المؤلم أن جميع البلدان التي تعد الملاريا متوطنة فيها تقريرا غارقة أيضا في حلقة مفرغة للمرض والفقر.

والملاريا في نيجيريا مسؤولة عن ٦٠ في المائة من زيارات المرضى الخارجية للمستشفيات، و ٢٠ في المائة من وفيات الأطفال الرضع، و ١١ في المائة من وفيات الأمهات. وتتجاوز نسبة السكان المعرضين لخطر الإصابة بالملاريا في نيجيريا كل عام ٩٠ في المائة. ورغم ذلك فقد اتخذت نيجيريا عددا من الخطوات العملية لمحاربة هذا الخطر. وتشمل هذه الخطوات استحداث خطة لخدمات التأمين الصحي على الصعيد الوطني، وإمكانيات الحصول الفوري على العلاج المناسب، وتوفير ناموسيات الأسرة المعالجة بمبيدات الحشرات لأكثر الفئات تعرضا في المجتمع. إضافة إلى ذلك، أنشئت خطة لخدمات الرعاية الاجتماعية تشتمل على برامج للارتقاء بجودة التعليم والنهوض. يرافق الرعاية الصحية الأولية، وتقديم الخدمات الاجتماعية.

وبالنظر إلى ضخامة المشكلة، من الواضح أنه لا بد للبلدان الأفريقية والمجتمع الدولي من قبول التحديات التي تثيرها الملاريا والأمراض المرتبطة بها. ويزداد هذا الأمر إلحاحا الآن بعد أن اكتسبت بعض سلالات حشرة الملاريا الطفيلية مقاومة للعقاقير الطبية العادية. ولتفعيل اعتراف قادة العالم في اجتماع القمة عام ٢٠٠٥ بأن الأمراض لمعدية مثل الملاريا تشكل أخطارا جسيمة على العالم بأسره وتحديات خطيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية، وإعطاء معنى لهذا الاعتراف، لا بد من تكريس موارد كافية ومنتظمة على الصعيدين المحلي والخارجي للوقاية من الملاريا والقضاء عليها.

ونتطلع إلى إجراء استعراض للتقدم المحرز في تنفيذ القرارات التي تتمخض عنها هذه المناقشة.

واستدامتها، يجب علينا أن لا نعتمد على نهج مجزأة لمكافحة المرض، وبدلاً من ذلك يجب علينا أن نعمل لإنشاء أنظمة وطنية للعناية الصحية. ونعتقد بأن بناء القدرات في قطاع الصحة العامة ضروري في ذلك الصدد. وفي الوقت ذاته، يجب زيادة مقدار المساعدة الدولية المقدمة للبلدان النامية التي تعصف بها الملاريا بشدة، لا سيما البلدان في أفريقيا، لكفالة الحصول الشامل على الخدمات الصحية.

ولزيادة جهود مكافحة الملاريا، أعلنت حكومة اليابان مبادئها في الصحة والتنمية، التي ستقدم بموجبها في السنوات المقبلة، ما يصل إلى ٥ بلايين دولار، ومساهمة إضافية بـ ٥٠٠ مليون دولار للصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) والسل والملاريا. واستجابة للدعوة من أجل أعمال "المكسب السريع" في تقرير مشروع الألفية، قررت اليابان منح ١٠ ملايين من الناموسيات المتينة المعالجة بمبيدات الحشرات لمكافحة البعوض إلى البلدان الأفريقية، وقد بدأ التوزيع بالفعل. وفي القطاع الخاص، تعمل شركة يابانية على توفير إمدادات يعول عليها من الناموسيات الزهيدة الثمن.

ونشعر بأن الشراكة الجديدة توفر لنا إطاراً متيناً للتصدي للتحديات التي تواجهها أفريقيا. وتلتزم اليابان بدعم برامج عمل الشراكة الجديدة في مجالات متنوعة مثل السلام والأمن والصحة والتنمية. وفيما يتعلق بالملاريا، تستعد اليابان للعمل مع المجتمع الدولي لوضع استراتيجيات فعالة لمكافحة انتشار الإعاقة الاجتماعية - الاقتصادية التي تسببها الملاريا للعديد من البلدان النامية والقضاء عليها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

البند ٦٦ من جدول الأعمال عن توطيد السلام، وأرجو من أعضاء الجمعية الرجوع إلى بياني المدون فيما يتعلق بالمجالين الآخرين.

ترحب اليابان بحقيقة أن أفريقيا عززت قدرتها في مجال توطيد السلام. والواقع أنه لولا الدعم المقدم من الاتحاد الأفريقي، لما تحقق تقدم صوب السلام في بوروندي ودارفور وكوت ديفوار. وإن الجهود المتصلة بالسلام من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تستحق أيضاً الإشادة بها. وتحترم اليابان احتراماً صادقا حقيقة أن التزام البلدان الأفريقية بالسلام تنتم الآن ترجمته إلى أفعال ملموسة. ولتشجيع هذه التطورات الإيجابية، ستنظم اليابان مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية بشأن توطيد السلام في أوائل العام المقبل، وسيركز على الملكية الأفريقية والأمن البشري.

واليابان، بدورها، عززت مؤخرًا دعمها للأعمال التي تضطلع بها البلدان الأفريقية عن طريق تقديم مساهمات بحوالي ٦١ مليون دولار إلى بلدان مثل سيراليون وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وبوروندي، وكذلك عن طريق توزيع منح المعونة الطارئة المقدرة بحوالي ٣٢ مليون دولار للمساعدة في الإعادة إلى الوطن وإعادة توطين اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في السودان.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى البند ٤٧ من جدول الأعمال، عن عقد دحر الملاريا. جميعنا على علم بأنه على الرغم من أن الملاريا لا تزال مشكلة صحية كبيرة على النطاق العالمي، فإننا نملك الأدوات الفعالة للسيطرة عليها. وبغية تطوير فعالية آليات مكافحة الملاريا